التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة

الصوت الديمقراطي

العراق يستحق الأفضل

العدد 7 ايلول/ سبتمبر2019

مقالات وآراء 2-5
ثقافة 6-7
أخبار ونشاطات 8
English pages 9-13

كلمتنا

عبد المهدي في عين العاصفة

هل يمكن تحميل عادل عبد المهدي مسؤولية الفشل الحكومي؟

من وجهة نظر ما يمكن ان تكون الإجابة قاطعة بـ "نعم"، فهو رئيس الحكومة وبما يعني رئيس السلطة التنفيذية، وعملياً هو من وضع وألزم نفسه بتنفيذ برنامجه الحكومي المعلن. ما تحقق من تنفيذ ذلك البرنامج لا يتجاوز نسبة الـ 37%، كما تشير تقارير وزارة التخطيط واللجنة البرلمانية المكلفة بمراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي. نسبة متدنية حقاً بعد مرور ما يقارب الـ 11 شهراً على تكليفه، ولربما يعكس هذا التواضع في الإنجاز وينسجم مع الواقع المتردي الذي يعيشه المواطن المكتوي بإنهيار الخدمات وتعثر المشاريع الإقتصادية والتنموية. هذا الواقع ولد شعوراً عاماً بالسخط نتيجة عدم تحقيق ما يستحق التوقف عنده وفي ظل وعود صارت تطلق بالمجان. ولعل نظرة واحدة في السجل الحكومي كفيلة بوسمه في عبارة "فشل ذريع".

ومن جهة أخرى يمكن للجواب ان يكون بـ "لا"! ذلك ان عادل عبد المهدي جاء نتيجة مخاضات وتوافقات كمرشح تسوية بين كتل كبيرة متنافسة ومتطاحنة على المكاسب والمنافع والنفوذ. هذه الكتل في الواقع ممسكة ومهيمنة على مفاصل السلطة التنفيذية، ويكاد ان يكون عبد المهدي بلا سلطة حقيقية او له هامش سلطة محدودة في أحسن الأحوال. بمعنى انه رهين توازنات ومساومات لا تثبت على حال وأقرب الى السير على رمال متحركة. ففي ظل دولة منقوصة السيادة، ويهمين عليها نظام محاصصة مخزي، شمل جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، يصبح موقع رئيس الوزراء أشبه بواجهة رمزية منه الى الممسك باداء حكومته. فضلاً عن ذلك وجد عبد المهدي نفسه في قلب عاصفة صراع مفتوح النهايات بين أقطاب دولية وإقليمية لا يتورع أي منها من امتهان سيادة الدولة في العراق ان تطلب الأمر. علامات الفشل في حساب رئيس الوزراء تتراكم وتزداد تعقيداً، ولنا في إصداره أمراً ديوانياً بإعادة هيكلة الحشد ليتحول بفعل التسويف الى مجرد حبر على ورق، والأنكى يتم التمرد على مضامين القرار بصلافة ومن دون خوف من قبل بعض الفصائل كما حصل في سهلي نينوى وسنجار. بعض قيادات الحشد الشعبي تتصرف وكأنها بديل للجيش العراقي وخارج سيطرة الدولة ومؤسساتها. واخر الأمثلة قرار المهندس بتأسيس قوة جوية تابعة للحشد.

ومثله أوامره بالسيطرة على الأجواء العراقية، ولكن بعد أيام قليلة تقصف مخازن العتاد والمواقع القريبة من القاعدة الجوية في بلد تلك التي اودع فيه سلاح الجو العراقي طائراته من طراز أف-16.

اليوم يجري الحديث عن محاسبة البرلمان لعبد المهدي ولربما إقالته، ان توقفنا عند طلب كتلة سائرون، أحدى أكبر الكتل المتنفذة في البرلمان والدولة، ما أعلنته مؤخراً بشأن الاستجواب ضمن هذا الاتجاه. ومع ذلك يبقى عبد المهدي ابن نظام المحاصصة البائس وقطب من اقطابه، هو جزء من فشل حمله منذ البداية، مثلما حمل مقتنياته الشخصية الى مكتبه الجديد او مقر الإقامة الرسمي لرئيس وزراء العراق.

قصارى القول ان الإطاحة بعبد المهدي لا تغير شيئاً كثيراً، وفي معادلة يفقد الأسف معناه لمن جاءت بهم وصفات المحاصصة، فمن أتى عبر صفقة تسوية/توافق يمكن ان يزاح أيضا بمثلها ولا نظن ان سوق المتنطعين فيه شحة لشاغل موقع رئيس الوزراء..

أجواء العراق وأرضه المستباحة!

هجمات متكررة عبر طائرات مسيرة (ربما) وتداعيات سياسية يصعب التكهن بنتائجها

لندن -الصوت الديمقراطي:

خلال فترة قصيرة، لم تتجاوز الأسبوعين، تعرضت معسكرات لفصائل في الحشد الشعبي او مخازن عتادها الى هجمات متكررة يقال انها نفذت بطائرات مسيرة. وشملت الهجمات مواقع قريبة من الأحياء السكنية وأخرى قريبة من قواعد للقوات المسلحة العراقية ما تسبب بخسائر في الأرواح البشرية والممتلكات. فيما تضاربت روايات المصادر الحكومية ومثلها فصائل الحشد الشعبي بين التأكيد على انها طائرات مسيرة او طائرات حربية إسرائيلية او أمريكية وحتى احتمال ان تكون عمليات تخريبية نفذت على الأرض.

ردود الفعل والمواقف المعلنة لقيادات الحشد الشعبي كانت متباينة في التعبير عما حدث فعلاً، ولعل الاختلاف الأوضح كان بين نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي جمال جعفر آل إبراهيم المعروف بـ "أبو مهدي المهندس" والذي سارع الى إتهام الولايات المتحدة بإدخال أربع طائرات مسيرة إسرائيلية إلى البلاد لاستهداف مستودعات الأسلحة التابعة للحشد الشعبي، وبين فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق، والذي أعتبر فيه ان البيان الذي أصدره نائبه، أبو مهدي المهندس، لا يمثل وجهة نظر الحكومة العراقية ولا الحشد الشعبي. رغم ان بيان الفياض أشار الى أن التفجيرات الأخيرة التي استهدفت مخازن أسلحة الحشد الشعبي كانت بتدبير خارجي.

بين موقف المهندس والفياض وبالمقابل تعالت التصريحات النارية لفصائل في الحشد الشعبي ولسياسيين قريبين من ايران يتوعدون فيها أمريكا وإسرائيل بالويل والرد الحاسم وعظائم الأمور. إلا ان اللافت للنظر، وبما يشبه المفارقة، ان الهجمات استمرت بعد اصدار القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي أوامره بحظر الطيران في الأجواء العراقية دون موافقته. من جانبها لمحت المصادر الإسرائيلية الى دور إسرائيل في هذه الضربات، ما أفرغ أوامر عبد المهدي من محتواها ولتأخذ منحى يحمل السخرية والاستهزاء منها، خصوصا بعد الهجوم قرب قاعدة بلد الجوية التي تضم طائرات أف-16 لتابعة للقوة الجوية العراقية.

ويذكر ان الهجوم الذي وقع قرب بلد جاء بعد خمسة أيام فقط من إصدار عبد المهدي قرارات على خلفية حادث معسكر الصقر، الذي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، ومطالباً بإجراء تحقيق شامل وكشف نتائجه خلال أسبوع. وحملت قرارات عبد المهدي بضرورة استكمال الخطط الشاملة لنقل المخازن والمعسكرات التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية والحشد الشعبي أو العشائري أو غيرهما من فصائل شاركت في المعارك ضد "داعش" إلى خارج المدن، على أن تصدر الأوامر النهائية للتنفيذ قبل نهاية شهر آب/أغسطس لجعل المدن خالية من مثل هذه المعسكرات والمخازن.

كما تضمنت القرارات، اعتبار أي تواجد لمعسكرات عسكرية أو مخازن عتاد خارج الخطة والموافقات المرسومة تواجدا "غير نظامي" ويتم التعامل معه وفق القانون والنظام، فيما وجه عبد المهدي بـ "إلغاء كافة الموافقات الخاصة بالطيران في الأجواء العراقية (الاستطلاع، الاستطلاع المسلح، الطائرات المقاتلة، الطائرات المروحية، الطائرات المسيرة بكل أنواعها) لجميع الجهات العراقية وغير العراقية"، على أن "تكون الموافقات من القائد العام للقوات المسلحة حصراً أو من يخوله أصولياً".

ضمن هذه الأجواء المشحونة والمجهولة التداعيات، لا يحتاج المرء الى الكثير من النباهة كي يستنتج ان هذه الهجمات هي جزء من صراع أمريكي -إيراني دخلت على خطه إسرائيل، حدث ان تكون ارض العراق مسرحاً له في ظل نظام سياسي أثبت عجزه وفشله في الحفاظ على حرمة سيادة العراق وآمان شعبه عبر خلق حصانات وطنية تقطع الطريق للتدخلات الخارجية والحيلولة دون تحويل أرضه الى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

خطوة أخرى نحو خلق جيش موازي للجيش العراقي، ام مؤشر لصراع يدور داخل الحشد؟

نائب رئيس الحشد الشعبي "أبو مهدي المهندس" يعلن عن تأسيس قوة جوية للحشد الشعبي

لندن – متابعة الصوت الديمقراطي

نشرت وسائل الاعلام يوم الخميس، 5 أيلول/ سبتمبر، خبرا عن قرار هيئة الحشد الشعبي بتشكيل مديرية للقوة الجوية، واظهرت وثيقة نشرت على نطاق واسع موقعة من نائب رئيس الهيئة أبو مهدي المهندس أنه "نسبنا تشكيل مديرية القوة الجوية، ويكلف السيد (صلاح مهدي حنتوش) مديراً للمديرية بالوكالة للتنفيذ".

ويلاحظ ان هذا القرار يتبع وقوع عدة هجمات استهدفت مقرات للحشد الشعبي في محافظات صلاح الدين، وديالى، والعاصمة بغداد، والتي أدت إلى تدمير المعسكرات، وإلحاق الضرر بها، فضلاً عن مقتل القيادي في الحشد أبو علي الدبي خلال قصف تعرض له في محافظة الأنبار. وذلك وسط تضارب المعلومات عن أسباب الهجمات وكيفية تنفيذها والجهات المتورطة فيها.

وكان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي قد اصدر أمراً ديوانياً خلال الشهرين الماضيين، يتعلق بهيكلة الحشد الشعبي.

ومن أبرز ما جاء في الأمر الديواني دمج جميع فصائل الحشد الشعبي ضمن المؤسسة الأمنية، ووضعها تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة وأن يكون مسؤولا عليها رئيس هيئة الحشد الشعبي الذي يعينه القائد العام، والتخلي عن جميع المسميات التي عملت بها فصائل الحشد في معارك التحرير، وتستبدل بتسميات عسكرية (فرقة، لواء، فوج، إلخ)، كما يحمل أفرادها الرتب العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة.

كما نص الأمر الديواني على قطع تلك الوحدات أفراداً وتشكيلات أي ارتباط سياسي أو آمري من التنظيمات السابقة.

الا ان الامر الديواني واجه معارضة وتحدي من بعض الفصائل ولا زال تنفيذه متعثرا.

من جهة أخرى، اعلن قائد القوة الجوية العراقية الفريق ركن أنور حمه أمين، يوم الخميس، عدم امتلاكه اية معلومات بخصوص استحداث مديرية للقوة الجوية من قبل هيئة الحشد الشعبي.

وقال أمين في تصريحات صحفية انه "حتى هذه اللحظة لا يمكنني تأكيد صحة هذا الخبر".

وقال مصدر "مخول" في مكتب الفياض في بيان حصلت شبكة رووداو الإعلامية على نسخة منه إنه ينفي "صحة صدور ما تداوله بعض وسائل الإعلام من قرار بتشكيل قيادة للقوة الجوية للحشد الشعبي".

هذا التضارب بين الفياض والمهندس ليس الأول في الأسابيع الأخيرة، مما يعزز التكهنات بانقسام في هيئة الحشد الشعبي، حيث سبق وأن اختلف الرجلان في تسمية الجهة المستهدفة لمقرات الحشد الشعبي حينما اتهم نائب رئيس الهيئة، أبو مهدي المهندس، إسرائيل بالوقوف وراء عمليات القصف المتكررة، ليتبرئ الفياض من البيان في اليوم التالي ويعلن عدم تمثيله الحشد.

هذا وتوالت الردود على مستوى الشارع والفعاليات السياسية وكان ابرزها وربما اكثرها حدة ما صدر عن زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، والذي اصدر تغريدة قال فيها "الوداع يا موطني، يعد ذلك إعلانا لنهاية الحكومة العراقية.. ويعد ذلك تحولا من دولة يتحكم بها القانون الى: دولة الشغب" و قال "واذا لم تتخذ الحكومة اجراءاتها الصارمة.. فاني اعلن برائتي منها.. "

ويبدو ان صلاح مهدي حنتوش، مدير القوة الجوية في هيئة الحشد الشعبي بالوكالة، والتي أعلن عن تشكيلها يوم الخميس 5 أيلول/ سبتمبر، يواجه عقوبات فرضتها عليه وزارة الخزانة الأمريكية، في وقت سابق، بتهمة الإرهاب وتهديد مصالح الولايات المتحدة. ففي شهر تشرين الثاني من عام 2012، قررت وزارة الخزانة الأمريكية، فرض عقوبات على ثلاث شخصيات عراقية وأخرى إيرانية بتهمة "الإرهاب وتهديد المصالح الأمريكية" بينهم حنتوش.

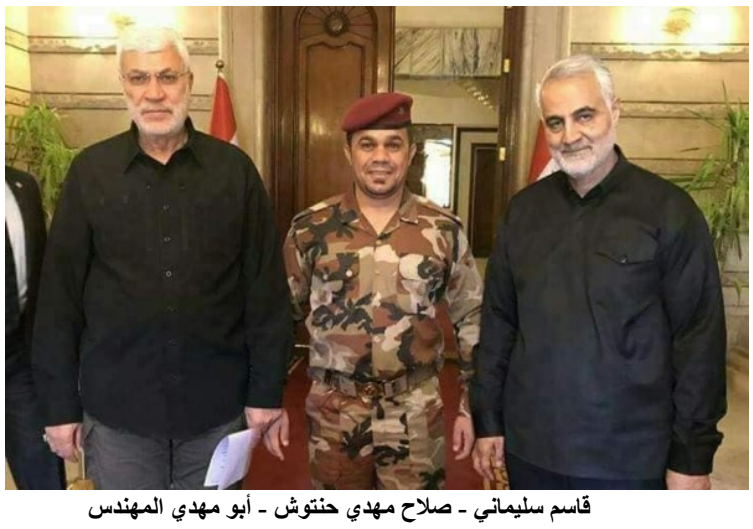

قاسم سليماني - صلاح مهدي حنتوش - أبو مهدي المهندس

هل تنجح بغداد في إدارة أزمتها؟

مشرق عباس، ان ار تي

واضح أن الازمة التي تهدد بزج العراق في قلب الصراع الأميركي الإيراني في المنطقة باعتباره ساحة مفتوحة لحرب محتملة، لم تكن نتاجا مباشرا للانفجارات التي طالت مخازن "الحشد الشعبي" مؤخرا، ومن المفترض أن يكون لإسرائيل يد فيها، بقدر ما هي نتاج لتسوية ناقصة تخص مرة السياسة الخارجية العراقية، ومرة أخرى حسم التعاطي الحكومي مع منظومة الحشد الشعبي وفيما إذا كانت هذه المنظومة جزءا من الدولة أو خارجها.

ويمكن القول إن النمط الخاص والمعقد للحكومة العراقية الحالية التي استقطب أداؤها الكثير من النقد قد يكون في هذه الأزمة تحديدا مفتاحا من مفاتيح حلها، وقد تكون تلك رؤية عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء الهادئ، الذي يحاول الإبحار بحذر وسط تلاطم الأمواج السياسية من حوله، وينسجم بشكل غير مسبوق مع رئيسي الجمهورية والبرلمان لمحاولة توزيع الأدوار لإنتاج خطاب عراقي قادر على عبور الأزمة.

المهمة ليست سهلة، والضغوط التي يواجهها عبد المهدي غير مسبوقة وباتجاهات عديدة؛ فمن جهة يطالبه طيف سياسي وشعبي واسع باتخاذ خطوات حاسمة لضبط منظومة الحشد الشعبي التي اتهمت أخيرا بمحاولة ربط مصير العراق بنجاح أو فشل إيران في مفاوضاتها المعلنة أو الضمنية مع الولايات المتحدة، فيما يضغط مؤيدو الحشد وجمهوره الواسع أيضا على عبد المهدي لاتخاذ خطوات ضد إسرائيل والولايات المتحدة بعد الهجمات الأخيرة التي تبقى غامضة وغير مفهومة، والقبول بحل فصل مفهوم "المقاومة" عن "الحشد" ليكون الأخير فقط ملزما بتبعات قرار الدولة، وأن تكون الأولى خارج الدولة، فوقها أو بموازاتها.

ويمكن القول أيضا إن دورا محوريا يلعبه رئيس الجمهورية برهم صالح لتأمين الانسجام مع عبد المهدي خصوصا على مستوى تطمين المنظومات الرسمية العسكرية والأمنية، والخارج أيضا، بأن احتمال انفلات الأوضاع وخروج مجموعات من الحشد عن القرار الرسمي لن يحدث فعليا مهما بدى سقف الضغوط مرتفعا على الصعيد الإعلامي.

ولكن ذلك التوازن لا يكون سهلا عندما لا تعلن الحكومة نتائج تحقيقاتها حول الانفجارات الأخيرة ومصدرها وتفاصيلها، فيما تتحول التسريبات الإعلامية الإسرائيلية إلى المصدر الأهم لبناء التصورات والأحكام العامة.

ما تأمله تحركات عبد المهدي ـ صالح أن تسمح بإعادة الموقف العراقي إلى النقطة التي تقتنع فيها طهران وواشنطن معا بأن إبعاد العراق عن التجاذبات الحالية هو مصلحة للبلدين معا وضمان للأمن والسلم في المنطقة والعالم، ورغم صعوبة هذه المهمة فهي ممكنة في حال فرضت الدولة، مهما كانت ضعيفة ومهلهلة، رؤيتها لهذا التوازن في المقدمة على الأطراف العراقية التي تسعى إلى التصعيد لكسب تصفيق إيراني، ومن ثم الأطراف الخارجية التي تريد تصفية حساباتها مع إيران عبر العراق، لا سيما إسرائيل التي يجب أن يدرك قادتها أن الوضع العراقي ليس مادة مناورة انتخابية داخلية، وأن لدى بغداد العديد من الأوراق فعليا لحماية حدودها وفي استقطاب تعاطف وتعاون المجتمع الدولي لصالح حمايتها من التجاوزات غير المبررة.

البداية تكمن في الحقيقة، فغياب الحقيقة الحاسمة حول التفجيرات لن يكون في صالح ما تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيقه، فالسماح بإخضاع العراق إلى كل هذا التوتر الداخلي بناء على تكهنات ومن دون تصريح رسمي حاسم، هو وصفة تعقيد وليس حل.. كما أن الحقيقة تسمح للعراق بالتحرك دوليا، للقول إنه ليس من حق أي دولة، لا سيما إسرائيل، استخدام القصف الجوي ضد أهداف عراقية بناء على توقعات ومن دون أدلة حول ماهية تلك المخازن وعما إذا كانت فعلا تمثل خطرا على تل أبيب كما توحي وسائل الإعلام الإسرائيلية في تغطياتها للحدث.

هناك أفق ما، مهما كان ضيقا، لتحقيق إجماع سياسي وشعبي على إعادة التوازن للوضع العراقي ومنع انجرافه، وتوسيع هذا الأفق يحتاج وضع الأطراف المنفعلة داخليا وخارجيا أمام الحقائق التي غابت طوال هذه الأزمة أو تم تغييبها.

قناديل: العراق يابانًا في الشرق الأوسط

لطيفة الدليمي، المدى

الأحلام قرينة الحياة الطيبة. لا حياة طيبة بدون أحلام ، والمادة الحلمية هي الترياق الذي به تُستَطابُ الحياة.

كم هي سخيفةٌ حياةٌ تُعاش بغير حلم يغذيها ويدفعها إلى مرتقيات تبدو في القياسات (غير الحلمية) عصية المنال .

كانت موضوعة (أدبيات التنمية البشرية والاقتصادية) واحدة من موضوعاتي الأثيرة التي شغلتني منذ بداية سبعينيات القرن الماضي ، وأردتُ منها الوقوف على الأسباب التي جعلت العراق يعيش حالة إستعصاء تنموي مستديم برغم بعض مظاهر البحبوحة المالية والثقافية التي عاشها في خمسينيات وستينيات ومعظم سبعينيات القرن العشرين. لستُ هنا في موضع الحديث عن بعض سرديات الموضوعة التنموية في الحالة العراقية ؛ لكن مايهمّني بالتحديد عبارة وردت على لسان الأمير (الحسن بن طلال) قال فيها إنه يطمح أن يرى الأردن (سنغافورة) في الشرق الأوسط . منذ ذلك الوقت تلبّستني رؤية حلمية فنتازية لم تنفكّ تطرق عقلي بالتساؤل اللحوح التالي : إذا كان الأردن مستحقاً أن يكون (سنغافورة) في الشرق الأوسط ؛ ألن يكون الإستحقاق الطبيعي للعراق، إذن ، أن يكون (يابانا) في الشرق الأوسط ذاته ؟

ثمة مغالطة جوهرية ـ كشأن الكثير من المغالطات الأخرى ـ يختصّ بها الفهم الشعبوي للعلم والتقنية ؛ إذ يحسب الناس في العادة سكّان البلدان التي أنجزت مستويات متقدمة في التطبيقات التقنية وكأنهم مخلوقات خاصة صُنعت بطريقة غريبة ويمتلكون عقولاً لا قدرة لنا على مجاراتها ، وليس مثال (كوكب اليابان) سوى واحد من الأمثلة التي تركّز علوية النموذج الياباني وفائقيته من جهة ، وعجزنا وقلة حيلتنا من جانب آخر . ليس هذا الكلام تماهياً مع طبيعة الخطاب الشعبوي البائس الذي يرى العرب (خير أمة أخرجت للناس) وأن (القومية العربية أشرف القوميات) . لا علاقة للقوميات والإثنيات بالإنجاز العلمي والتقني المتفوّق، والموضوعة بكاملها هي مسألة عقل مهذّب منضبط يسعى لإضافة بصمة مميزة للنوع البشري، ثمّ تأتي السياسات الحكومية لتعزّز التطلعات الفردية .

هل كان يمكن للعراق أن يكون نموذجاً يابانياً في الشرق الأوسط ؟ الجواب : نعم كبيرة وبأعلى صوت . إذن، لماذا فشلت عقود عديدة من التنمية المزعومة في جعل العراق ذلك النموذج العتيد ؟ هذا سؤال صعب بالتأكيد ؛ لكني سأختزل إجابته في ثلاثة عوامل :

أولاً : المناكفات السياسية والحروب الصراعية الحزبية التي إختزلت العراق في صورة جسم حزبي مثقل بعفن الأيديولوجيا الممرض حتى بات العراق جسماً عليلاً تنهشه العلل الجسام. العلم والتقنية لا يحبان الأيديولوجيا بل العقل الرشيق المتخفف منهما ، والنتيجة الحتمية هي أن يصبح المتحزبون أعداء للتقنية وإن لم يشعروا.

ثانياً : العقلية الفقهية النكوصية التي تستطيب ترديد الأمثولات التراثية البائسة وتراها ميزة حضارية كبرى .

ثالثاً : إعتبار العراق خزانة نقود خلقها الإله وأنعم عليها بالمَدَد النفطي لكي تطعم الأفواه المفتوحة وتملأ الجيوب التي لا تعرف الشبع .

ماذا حصل بعد كلّ هذا ؟ تبدّد الحلم بفعل الغباوة والغطرسة والصفاقة وإعلاء النزعات المحلية الضيقة التي تكتنز كراهية مفجعة للعراق . لم يعُد العراق بعيداً عن ملامسة تخوم النموذج الياباني فحسب بل صار القيّمون عليه أقرب لمثال قادة المافيا المتغوّلين الذين يريدون شفط آخر قطرة من خيره قبل أن يتركوا السفينة العراقية المثقوبة لكي تغرق مع راكبيها التعساء .

ضاع الحلم وانكفأ الحالمون على أنفسهم يلعقون مرارة أحلامهم المقتولة.

أوتار عراقية حول المقدس

حارث حسن، ديوان

في نهاية شهر تموز، شهد الملعب الدولي في مدينة كربلاء افتتاح نشاطات بطولة غرب آسيا لكرة القدم. وتضمن حفل الافتتاح فعاليات في الرقص التعبيري ومعزوفات موسيقية، الأمر الذي لم يرق للقوى الدينية والإسلامية النافذة. فسارع حزب الدعوة الإسلامية الذي يسيطر منذ سنوات على الإدارة المحلية للمحافظة إلى إصدار بيان يندد بما حصل من "انتهاك" لحرمة المدينة المقدسة التي تضم ضريح الإمام الحسين بن علي. تلا ذلك بيان مشابه من ديوان الوقف الشيعي برئاسة رجل الدين علاء الموسوي.

في المقابل، رد الناشطون المدنيون والعلمانيون على مواقف القوى الإسلامية واعتبروها محاولة لتوسيع مساحة المقدس خارج نطاقاته الطبيعية، واحتكار الفضاء العام عبر قمع او تحريم المظاهر التي لا تتسق مع إيديولوجيا الإسلاميين والمحافظين. ليست هذه المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الخلاف، ويصبح قضية إعلامية تنشغل بها وسائل التواصل الاجتماعي. فقد سبقه جدل حول "قدسية محافظة النجف". حينها نظمت مجموعة من رجال الدين وطلبة الحوزة الدينية مظاهرة للتنديد بما اعتبروه محاولات للمس بقدسية المحافظة، خصوصاً بسبب انتشار مظاهر الاحتفال بعيد الحب في المدينة. وترافق ذلك مع سعي بعض رجال الدين ومسؤولي المحافظة الى إقرار قانون "قدسية النجف" بهدف تجريم بعض النشاطات التي يرى فيها المتدينون وكثير من الإسلاميين انتهاكاً للطابع الديني للمحافظة.

تعكس هذه الأحداث مسار التحول من سياسات تتمحور حول الهويات، الى صراع ذي طابع أيديولوجي وثقافي يحدث داخل كل طائفة. ففي السنوات الماضية، كان الانقسام السني-الشيعي الذي أخذ أبعاداً سياسية ومجتمعية قد خلق وحدة قسرية داخل كل طائفة، وهي تواجه الخطر المفترض الذي تمثله "الطائفة" الأخرى. هذا الاستقطاب الذي تصاعد في أجواء من الصراع الأهلي والسياسي واتخذ شكل العنف المسلح في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ، ومن ثم بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧ (نتيجة لصعود تنظيم داعش)، أدى الى تأجيل الجدل حول القضايا المتعلقة بنمط الحياة والاختيارات الفردية والنظام الأخلاقي. لكن مع نهاية الصراع مع داعش ودخول العراق مرحلة من الأمن النسبي وتراجع مستويات العنف، حصل مزيد من التطبيع للأوضاع المجتمعية وتراجعت مستويات الشحن الطائفي، وبرزت إلى السطح على نحو أكثر وضوحاً القضايا المتعلقة بتحديد نطاق الحريات الفردية وماهية المعايير التي تنظم الفضاء العام وتعكس علاقات السلطة الجديدة داخله.

وهنا تكمن المفارقة في موقف القوى الدينية والإسلامية، وبشكل خاص الشيعية منها. فمن جهة نجحت تلك القوى بتوطيد قبضتها على السلطة والموارد واستفادت من الصراع مع (داعش) لتطوير أدوات عنفية جديدة تمثلت بالأجنحة المسلحة التي أضفيت عليها الشرعية الشعبية والرسمية خلال ذلك الصراع. ومن جهة أخرى، شعرت تلك القوى بأن تصاعد النزعات الاحتجاجية في الشارع الشيعي واتخاذها طابعاً مناوئاً للإسلام السياسي، فرض تحديات مختلفة تهدد شرعيتها المجتمعية وهيمنتها الثقافية. هذا الأمر دفعها لإعادة ابتكار نفسها وتبني خطاب جديد لايتمحور حول الدين، وفي الوقت عينه تطوير أدوات السيطرة على السلطة والفضاء العام.

لكن نهاية الصراع الوجودي مع "داعش" أعطى بعض تلك القوى الحافز كي تعود لانشغالات مؤجلة تتعلق بمشروعها للأسلمة المجتمعية، خصوصاً أن وجود الاحتلال الأميركي قبل عام 2011 كان يضع حدوداً لسلطتها. تجسد ذلك مؤخراً بسعيها لتمرير قانون جديد للمحكمة الاتحادية (وهي الهيئة القضائية العليا في البلاد التي تحكم في دستورية القوانين وتحل النزاعات بين المؤسسات الحكومية) يفرض وجود فقهاء في هيئة المحكمة، بل ويمنح هؤلاء الفقهاء حق الفيتو على قراراتها. وقبل ذلك، سعت بعض القوى الإسلامية في البرلمان الى تعديل قانون الأحوال الشخصية ببنود تمنح الهيئات الدينية الافتائية سُلطة قضائية مقننة وتسمح بإصدار أحكام خاصة بكل طائفة. اعتبر ناشطون مدنيون هذه الخطوة، محاولة لتطييف وأسلمة الأحوال الشخصية وردوا على ذلك باحتجاجات واسعة، وقد ساعدهم في إيقاف تمرير هذا القانون – حتى الآن- عدم إظهار المرجع الشيعي الأعلى في النجف، علي السيستاني، حماساً لهذه التعديلات. لكن ذلك لايعني أن القوى الإسلامية قد تخلت عن المشروع تماماً، ويحتمل أن تعود اليه مستقبلاً حينما تتوافر ظروف أفضل لتمريره.

لقد أخذ المجتمع العراقي – شأنه شأن بلدان المنطقة الأخرى- يتأثر بالتيارات والصراعات الجديدة التي حملتها العولمة، وبشكل خاص عبر السوشيال ميديا والإنترنت ومحطات التلفزيون الخاصة التي انتشرت على نطاق واسع بعد العام ٢٠٠٣. ويمكن القول إنه يخضع في الوقت نفسه إلى تيارين عولميين، الأول تمثله العولمة الإسلامية التي تجسدت بمظاهر جديدة في طريقة التعبير عن التدين والتقوى لم تكن موجودة سابقاً، وقد تأثرت ببعض الممارسات والتيارات القادمة من ايران ودول الخليج، كما هو الحال مثلاً في إقامة احتفالات خاصة ببلوغ الفتاة سن "التكليف"، أي التاسعة، حيث يجري تحجيبها بحضور أقربائها وجيرانها. شهدت بنفسي هذه الممارسة في كربلاء، وعرفت بأنها تلقى تشجيعاً من المدارس الدينية التي ترعاها العتبات الدينية هناك، والتي أصبحت اليوم مؤسسات ذات نفوذ واسع، فضلاً عن اتجاه المدارس العامة الى الدعوة لارتداء الحجاب والفصل بين الجنسين. وإذا كان انتشار السلفية في الفضاء السني خلال العقود الأخيرة قد عبر عن اتساع تأثير نموذج معولم من الإسلام السني اصطدم بالنماذج المحلية ذات الطابع الصوفي في مناطق عراقية، ولا يزال هذا الصدام مستمراً، فإن شكلاً من التشيع المعولم قد انتشر في العراق. هذا الانتشار حصل خصوصاً بعد إسقاط نظام صدام حسين وإزالة الحواجز التي كانت تعيق التواصل بين شيعة العراق وإيران ولبنان والخليج، وعودة العديد من النخب السياسية والدينية الشيعية من المنفى لتستلم مواقع نافذة في الدولة العراقية وفي بعض المؤسسات والمنابر الدينية.

أما تيار العولمة الآخر، فهو ذو طابع غربي، حيث انتقلت العديد من الصرعات والنماذج الاستهلاكية المعروفة بالغرب – على مستوى الموضة والمأكل ونمط الحياة- الى العديد من القطاعات الاجتماعية العراقية، وبشكل خاص الطبقة الوسطى. ومن مظاهر ذلك انتشار تربية الكلاب والحيوانات المنزلية، وماركات المطاعم والمقاهي الشهيرة او تلك التي تحاكيها ككنتاكي وبرغر كنغ وماكدونالدز، فضلاً عن قصات الشعر وموديلات الملابس. واتصالاً بذلك، أخذ الكثير من الشباب العراقيين يحتفلون بمناسبات لم تكن معروفة سابقاً كعيد الحب والهالوين (البربارة)، أو يقبلون بشكل أكبر على المشاركة في احتفالات غير إسلامية مثل أعياد رأس السنة. كما أخذت تظهر مبادرات فردية تتعلق بالدفاع عن المثليين، بينما تنشط صفحات السوشيال ميديا الخاصة بالناشطين المدنيين بالتأكيد على القيم العلمانية وتقديم الحجج على افلاس الإسلام السياسي.

واللافت أن تياري العولمة هذين ليسا في صراع دائم، بل هما يتعايشان و -بشكل غير مباشر- يتفاوضان على مساحة وجودهما في الفضاء العام. وهنالك الكثير من الشرائح التي تأثرت بهما في الوقت ذاته، فتبنت مظاهر التدين الجديدة وكذلك مظاهر الانفتاح الجديدة ووجدت طريقة لاستيعابهما معاً دون شعور بالتناقض. غير أنه في عالم يتغير سريعاً، وتسهم وسائل السوشيال ميديا والعولمة بتسريع تحولاته، فإن الصراع على تشكيل النظام القيمي وتجلياته في الفضاء العام في العراق لا يزال في بدايته، وهو مرشح لأن يتخذ مسارات مختلفة بحسب مآلات الوضع السياسي والظروف والمتغيرات الداخلية والإقليمية ومدى طول فترة السلام النسبي التي يعيشها البلد حالياً.

ومن المرجح أن لا يكون الجدل الذي أطلقه افتتاح بطولة غرب آسيا في ملعب كربلاء هو الأخير في صراع القوى السياسية والثقافية والمجتمعية حول إعادة تشكيل النظام القيمي العام ورسم حدود المقدس ونطاق الحريات الفردية. فكلما ابتعد البلد عن السياسات المتمحورة حول صراع الجماعات الطائفية والعرقية، يحتمل أن يتصاعد الانقسام الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وحينها – وكما تظهر بعض المؤشرات والحوادث مؤخراً - قد تصبح الجماعات الإسلامية المهيمنة على هيكل السلطة أكثر استعداداً لاستخدام القمع الجسدي والمعنوي ضد خصومها.

ثورة مضادة في إيران تطالب خامنئي بالرحيل!

هدى الحسيني، ان ار تي

لم يخفف ما تعاني منه القيادة الإيرانية خارجيا من الحنق الذي يشعر به الإيرانيون في الداخل، إذ لم يتردد المنتقدون المحليون للجمهورية الإسلامية وقائدها الأعلى آية الله علي خامنئي من شن هجمات على النظام تصاعدت في الأسابيع الأخيرة عبر احتجاجات علنية ودعوة المرشد إلى الاستقالة. إذ لم يمنع قضاؤه في السجن سنوات متعددة، ولم يمنع كبر السن الناشط السياسي المعروف أبو الفضل غادياني من توجيه النقد لخامنئي عبر كتابة تعليق قصير نشره «موقع إنترنيتي» للمعارضة في 11 من الشهر الحالي جاء فيه: «لن يشعر الإيرانيون بالسلام والسعادة ما دام يصر خامنئي على مواصلة حكمه غير الشرعي.»

لقد تحول غادياني من داعم قوي للنظام إلى متشدد أقوى لخامنئي في السنوات الأخيرة، وفي بيانه الأخير دعاه إلى التنحي وتمهيد الطريق لاستفتاء من شأنه أن يؤدي إلى «جمهورية علمانية ديمقراطية.»

غادياني عضو بارز في «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية اليسارية»

وهي تختلف عن منظمة مجاهدين خلق التي مقرها في الخارج، وقد سجن في أعقاب الاضطرابات التي تسببت بها انتخابات عام 2009 وجيء بأحمدي نجاد رئيساً. وحكم عليه بالسجن مرة أخرى عام 2012 لمدة سنتين مع 40 جلدة تلقاها، وفي شهر مارس (آذار) من هذا العام حكمت محكمة طهران عليه بالسجن لمدة 3 سنوات بتهمة إهانة خامنئي ونشره البروباغندا ضد النظام. وقال ابنه مرتضى إن والده حكم عليه بسنتين لإهانته خامنئي، وثلاث سنوات لنشره الدعاية ضد النظام، وقد ينتهي به الأمر إلى قضاء فترات أطول. وأُمر أيضا بقراءة 3 كتب مؤيدة للثورة وللجمهورية الإسلامية، أحدها يمتدح خامنئي، ومن ثم نسخها كلها باليد. (تعتبر نصوص النسخ اليدوية عقوبة في المدارس الابتدائية في إيران). لتنفيذ الحكم أُلقي القبض عليه في شهر يونيو (حزيران) الماضي، لكن الطبيب الشرعي قضى بأنه مريض للغاية وغير قادر على تنفيذ العقوبة؛ لذلك تم تعليق عقوبة السجن بسرعة.

الحكم الأخير الذي صدر بحقه حديثا كان بسبب توجيه رسالتين إلى خامنئي ينتقده فيهما لسوء استخدامه سلطته السياسية ويدعوه مجددا إلى الاستقالة. كما كتب في الوقت نفسه رسالة إلى الرئيس حسن روحاني يتهمه فيها بأنه يفتقد الشجاعة للوفاء بوعده بوضع حد للإقامة الجبرية لزعماء المعارضة مير حسين موسوي وزوجته زهرة راهناورد ومهدي كروبي.

وقال غادياني: روحاني ليس شجاعا بما يكفي للوقوف في وجه حاكم إيران المستبد، ولا يمكنه أن ينزعج للتحرك ولو بشبر واحد نحو هذا الهدف. كما اتهم خامنئي «بالعناد والمضض» لعدم السماح بإلغاء عقوبة الإقامة الجبرية بحق قادة المعارضة بعد قرابة عقد من الزمن.

كما كتب 7 من مستشاري موسوي رسالة إلى روحاني في نهاية شهر يوليو (تموز) الماضي يعربون فيها عن قلقهم بشأن الظروف الصحية للمعتقلين الثلاثة، ودعوا روحاني إلى اتخاذ «إجراء فعال» لضمان الإفراج عن الثلاثة كما وعد مراراً خلال حملتيه الانتخابيتين عامي 2013 و2017.

في مايو (أيار) الماضي نعت غادياني خامنئي بالمستبد بعدما كان يسميه الديكتاتور، وذلك إثر تلقيه استدعاء للمثول أمام المحكمة في الوقت الذي يواجه فيه حكماً بالسجن 3 سنوات، ورفض الرجل البالغ من العمر 73 سنة أمر الاستدعاء واعتبره «عرضا لعقد جلسة للمحكمة الثورية غير الشرعية التي يهيمن عليها عملاء الاستخبارات، وكلاهما - المحكمة والعملاء - يخضعان للسيطرة الكاملة للمستبد السيد خامنئي». وذهب غادياني أبعد من ذلك بالتحذير من أن التعديلات الأخيرة في المناصب العليا في الجمهورية الإسلامية تشير إلى فترة من العنف المتزايد والإرهاب. وأضاف غادياني أن الجمهورية الإسلامية «لا يمكن تصليحها».

واجه غادياني الذي كان ثورياً قوياً في سبعينات وثمانينات القرن الماضي مشاكل قانونية جديدة بعد دعوته لإلغاء منصب المرشد الأعلى العام الماضي.

وفي تطور آخر، قام نحو 8700 ناشط سياسي إيراني وصحافي وعدد من المحاربين القدامى في الحرب العراقية - الإيرانية وكذلك أفراد عائلات الذين قتلوا في تلك الحرب في الثمانينات بكتابة خطاب إلى روحاني مؤخراً طالبين فيه «اتخاذ إجراء فعّال» للإفراج عن قادة المعارضة الآن، وقالوا إن بياناً دفاعياً حديثاً قرأه في محكمة طهران النائب السابق محمد خاتمي أثبت أن ما قاله قادة المعارضة حول تزوير الانتخابات عام 2009 كان صحيحا.

وقدم خاتمي أدلة تشير إلى أنه تمت إضافة 8 ملايين صوت إلى صناديق الاقتراع لصالح مرشح المحافظين في تلك الانتخابات محمود أحمدي نجاد الذي كان يدعمه خامنئي و«الحرس الثوري».

في غضون ذلك، وخلال الأسابيع الماضية، أصدرت 3 مجموعات من 14 ناشطا سياسيا في كل من إيران والخارج بيانات تدعو خامنئي إلى الاستقالة وإلى تمهيد الطريق لتغيير دستور البلاد ونظامها السياسي. وأيد مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانية داخل إيران، بأغلبية ساحقة الدعوة التي وجهها النشطاء داخل إيران، ووصفت وسائل الإعلام الخاضعة لنفوذ خامنئي، مثل التلفزيون الحكومي، والمقربين من «الحرس الثوري» مثل وكالة «فارس للأنباء» حملة النشطاء المتجددة ضد خامنئي باعتبارها محاولة لدعم أولئك الذين «يريدون تغيير النظام في إيران».

في تطور آخر، وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى المرشد الأعلى، دعت 14 ناشطة في مجال حقوق المرأة خامنئي إلى التنحي. واحتجت الموقعات على الخطاب الجديد الذي نشر في 5 أغسطس (آب) الحالي على ما وصفنه بـ«الفصل العنصري بين الجنسين» و«النهج الذكوري» الذي يسيطر على البلاد.

أربعة عقود من هذه الثيوقراطية ألغت «حقوق نصف سكان البلاد»، هذا ما أكدته الناشطات في مجال حقوق المرأة، ودعون إلى القيام «بتدابير مدنية وغير عنيفة لنترك وراءنا هذا النظام المعادي للمرأة»، وأكدن على ضرورة وضع دستور جديد لإيران.

جيتي بور فضل (محامية)، قالت إن 14 امرأة وقعن على الرسالة «ويمكن لـ20 مليون امرأة إيرانية اعتبار أنفسهن صاحبات التوقيع الـ15. واختتمت النساء رسالتهن بدعوة الأمة الإيرانية إلى الانضمام إليهن في الهتاف: «لا للجمهورية الإسلامية!»

قبل أن يطلب النظام الإيراني الحالي من الدول العربية ومن العالم أن يثق به، عليه أن يكسب ثقة شعبه. وبدل أن يستمر في إشعال النيران في دول الشرق الأوسط، ما رأيه بالنيران التي بدأت تستعر داخله؟ أن التجرؤ بالمطالبة بتنحي خامنئي وتغيير النظام ليس بسبب الحرية التي يعطيها النظام لشعبه، بل لأن الشعب بدأ يستشعر أن سفينة النظام تزداد الثقوب فيها. النظام الإيراني يقول إنه سيطوع الرئيس الأميركي دونالد ترمب وسيشده إلى طاولة المفاوضات حسب شروط خامنئي وتهديدات «الحرس الثوري»، وفي الداخل يستمر في قمع الحريات وزج النساء في السجون بتهمة التجسس، وهن يصدحن: لا للجمهورية الإسلامية!

صادرات النفط الإيراني تهوي لأدنى مستوى لها منذ الثمانينيات

العربي الجديد

انحسر نموّ الطلب العالمي على النفط هذا العام إلى أبطأ وتيرة منذ الأزمة المالية سنة 2008، فيما ارتفعت الأسعار اليوم الجمعة، في الوقت الذي تلقت فيه بعض الدعم من توقعات بزيادة تخفيضات إنتاج أوبك، على الرغم من أن المخاوف بشأن النزاع التجاري الطويل الأمد بين الولايات المتحدة والصين تكبح المكاسب.

وفيما كشفت وكالة الطاقة الدولية أن صادرات إيران النفطية انحسرت الشهر الماضي إلى أسوأ مستوياتها منذ ثمانينيات القرن العشرين، بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، بحلول الساعة 6:46 بتوقيت غرينتش، 57.54 دولاراً للبرميل مرتفعة 16 سنتاً أو 0.3% مقارنة مع سعر التسوية السابقة.

كما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 52.68 دولاراً للبرميل، مرتفعة 14 سنتاً أو 0.3% مقارنة مع سعر الإغلاق السابق، وفقاً لبيانات رويترز.

وارتفعت عقود خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط ما يزيد عن 2% يوم الخميس بفضل تقارير عن أن السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، دعت منتجين آخرين لبحث التراجع في أسعار الخام في الآونة الأخيرة. لكن ما زالت أسعار النفط منخفضة ما يزيد عن 20% من ذرى بلغتها في إبريل/ نيسان.

اهتزّت الأسواق المالية العالمية على مدى الأسبوع الفائت، بعد أن قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه سيفرض رسوماً بنسبة 10% على المزيد من السلع الصينية ابتداءً من سبتمبر/ أيلول، وفي الوقت الذي أوقد فيه انخفاض اليوان مخاوف بشأن حرب عملات.

وذكرت "بلومبيرغ" أن واشنطن ترجئ قراراً بشأن تراخيص للشركات الأميركية، لاستئناف العمل مع "هواوي تكنولوجيز".

في غضون ذلك، قال مسؤول سعودي نفطي إن المملكة، أكبر منتج للخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، تخطط للإبقاء على صادراتها من النفط الخام عند أقل من سبعة ملايين برميل يومياً في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول، لإعادة التوازن إلى السوق والمساهمة في تقليص مخزونات النفط العالمية.

كما قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، إن دولة الإمارات العربية المتحدة ستواصل دعم إجراءات لتحقيق التوازن في سوق النفط، مضيفاً أن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك والمنتجين غير الأعضاء بالمنظمة ستجتمع في أبوظبي في الثاني عشر من سبتمبر/ أيلول لمراجعة الوضع في سوق النفط.

أبطأ وتيرة لطلب النفط منذ 2008

وقالت وكالة الطاقة الدولية اليوم الجمعة، إن الدلائل المتزايدة على وجود تباطؤ اقتصادي وتصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، تسببا في نموّ الطلب العالمي على النفط بأبطأ وتيرة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري: "الوضع يزداد ضبابية... نموّ الطلب العالمي على النفط كان بطيئاً للغاية في النصف الأول من 2019".

وأوضحت الوكالة، ومقرها باريس، أنه عند المقارنة مع نفس الشهر من 2018، يكون الطلب العالمي قد انخفض 160 ألف برميل يومياً في مايو/ أيار، مسجلاً ثاني انخفاض على أساس سنوي في 2019.

وفي الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار، ارتفع الطلب على النفط 520 ألف برميل يومياً مسجلاً أقل زيادة لتلك الفترة منذ 2008.

وقالت الوكالة: "آفاق التوصل إلى اتفاق سياسي بين الصين والولايات المتحدة بشأن التجارة تدهورت. قد يؤدي هذا إلى تقلص النشاط التجاري ونموّ أقل للطلب على النفط".

وخفضت الوكالة توقعاتها لنموّ الطلب العالمي لعامي 2019 و2020 إلى 1.1 مليون برميل يومياً و1.3 مليون برميل يومياً على الترتيب، وأشارت إلى أن الصين هي المصدر الوحيد الكبير للنموّ بمقدار 500 ألف برميل يومياً في النصف الأول من العام الجاري.

ولفتت إلى أن نموّ الطلب في الولايات المتحدة والهند بلغ 100 ألف برميل يومياً فقط، في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو حزيران. وقال التقرير: "التوقعات هشّة مع وجود احتمال أكبر لإجراء مراجعة بالخفض أكثر من المراجعة بالرفع".

في غضون ذلك، تسبب قيود الإمدادات التي تفرضها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، شحاً بالسوق وتلقى الدعم من تباطؤ الإنتاج من خارج المنظمة. لكن الوكالة تقول إن التوازن سيكون مؤقتاً، إذ إنها تتوقع نمواً قوياً للإنتاج من خارج أوبك في 2020 عند 2.2 مليون برميل يومياً، وتتنبأ بأن سوق النفط العالمية ستحظى "بإمدادات جيدة".

وتقول وكالة الطاقة الدولية، إن المخاوف الاقتصادية تطغى على العوامل الجيوسياسية، لكن سوق النفط ما زالت تتابع عن كثب التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج، حيث تسببت العقوبات الأميركية على إيران في دفع صادرات طهران من النفط للخام للانخفاض في يوليو/ تموز بمقدار 130 ألف برميل يومياً إلى 400 ألف برميل يومياً، وهو أدنى مستوى منذ الثمانينيات.

الاختفاء القسري في العراق مستمر ومصير الضحايا مجهول

عدنان أبو زيد، المونيتور

كشف عضو مفوضية حقوق الإنسان أنس العزّاوي، في 24 تمّوز/يوليو من عام 2019، عن "اختفاء قسري لـ7663 شخصاً خلال الثلاثة أعوام المنصرمة"، مشيراً إلى أن "المفوضية تأكّدت أن 652 من المختفين قابعين في المعتقلات والسجون، وهي منشغلة في الوقت الحاضر بالبحث عن مصير الباقين".

ويشير هذا العدد من المختفين قسرياً، والذي لا يشمل ضحايا التغييب القسري أثناء فترة "داعش" ولا يغطّي أعدادهم في إقليم كردستان، إلى استمرار دوّامة العنف والصراع السياسي والمذهبي الذي بدأ بعد عام 2014 عقب سيطرة تنظيم "داعش" على ثلث مساحة العراق وتسبّب في اختفاء آلاف الأشخاص من المدنيين، وفاق ما شهده العراق إبان حقبة الحرب الأهلية الطائفية (2005 - 2008).

واعترفت مقررة لجنة حقوق الإنسان النيابية النائبة في البرلمان العراقي وحدة الجميلي خلال حديث لـ"المونيتور" "بوجود مغيبين قسرياً من قبل جهات سياسية وأخرى مسلّحة تجد في مثل هذا السلوك العدواني وسيلة لإزاحة أشخاص يعترضون السبيل إلى غاياتها فتلجأ إلى تصفية وجودهم على الساحة".

وكشفت عن أن "أعداد المغيبين قسرياً لأسباب طائفية في تناقص كبير مقارنة بحقبة هيمنة داعش على بعض مدن العراق، أو في فترة الحقبة الطائفية"، عازية ذلك إلى "وعي الشعب بمكوّناته المذهبية على عدم جدوى التصفيات المتبادلة، فضلاً عن الاتفاقات السياسية ونجاح العملية السياسية القائمة على التوازن بين المكوّنات".

وأكّدت "وجود الآلاف من المفقودين المغيبين والمختفين قسرياً على أيدي قوّات بالزي العسكري وعلى أيدي قوّات حكومية"، وقالت: "لدينا قاعدة بيانات موثّقة بملفّات أولئك المغيبين والمفقودين، لكن لا نعرف مصيرهم حتى الآن ولا نعرف موقع احتجازهم".

لا يبتعد اعتراف وحدة الجميلي بوجود إخفاء قسري للأشخاص لكن بدرجة أقلّ عن السنوات الماضية، عمّا أكّدته "هيومن رايتس ووتش" في 27 أيلول/سبتمبر من عام 2018، أن قوّات الجيش والأمن العراقية أخفت عشرات الأشخاص، أغلبهم من الذكور السنة العرب في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.

وأشار عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان وممثّلها في اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين علي البياتي خلال حديث لـ"المونيتور" إلى أن "المفوضية استلمت منذ الأشهر الأخيرة لعام 2017 حتى آب 2019، أكثر من 7000 إبلاغ أو شكوى بفقدان أشخاص أو عدم معرفة مصيرهم، أغلبهم فقدوا بعد حزيران/يونيو من عام 2014 حسب ادعاء عوائلهم أو ذويهم".

وعن الإجراءات لمعالجة بلاغات التغييب، قال: "لدى المفوضية، بحسب القانون 53 لسنة 2008، الصلاحية لاستلام هذه الشكاوى والتحقيق فيها ومخاطبة الجهات المعنية من أجل معرفة مصيرهم أو محاسبة المسؤولين قضائياً".

أضاف: "نحن الآن في مرحلة التحقيق بهذه البلاغات والشكاوى المقدمة لإكمال إجراءاتها ورفعها إلى اللجنة الوطنية العليا المشكّلة من مجلس القضاء الأعلى والأمانة العامّة لمجلس الوزراء وكلّ المؤسّسات الأمنية وإقليم كردستان، والمفوضية ممثلة بصفة مراقب، حسب الأمر الديواني 46 ومعنية بالنظر في شؤون المفقودين والمختطفين والدعاوى الكيدية والنزاعات في المناطق التي سقطت تحت سيطرة داعش وهي محررة الآن".

وأشار علي البياتي إلى أن "العراق عضو في الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ولكن لا يوجد قانون مشرع لتطبيق هذه الاتفاقية ومحاسبة المسؤولين عن الاختفاء القسري".

هذا التقصير "الرسمي" في معالجة ملف الاختفاء القسري، الذي تحدث عنه البياتي، كان أشار إليه المرصد العراقي لحقوق الإنسان، في نهاية عام 2018، بالتأكيد أن "الحكومة العراقية لا تزال تتعامل بإهمال مفرط مع قضايا المفقودين أثناء العمليات العسكرية التي بدأت في تشرين الأوّل/أكتوبر من عام 2016 بمدينة الموصل، وكذلك عند دخول القوّات الأمنية إلى الموصل، إذ يتواجد أشخاص في معتقلات حكومية بعضها ببغداد".

وكحالة مثالية لا وجود لها في واقع يؤكّد التغييب القسري للأشخاص، تحدث الخبير القانوني والقاضي السابق علي التميمي لـ"المونيتور" عن "الدستور وقانون الأصول الجزائية الذي تغيبه الجهات المُغَيبة للأشخاص، والذي ينصّ على منع حجز الأشخاص أو توقيفهم من دون أمر قضائي. كما أن تقرير مصير الشخص الموقوف يجب أن يحسم من قبل محكمة التحقيق خلال 24 ساعة، ويجب أن تخضع المعتقلات والسجون لرقابة الادعاء العام والبرلمان ومفوضية حقوق الإنسان".

وأكّد علي التميمي أن "الدستور يوجب على رئيس مجلس الوزراء فتح تحقيق فوري بشأن ما تعلنه المنظّمات الدولية عن حالات التغييب القسري والعمل على محاسبة المتورطين"، مشيراً إلى أن "كلّ حجز لشخص من دون أمر قضائي هو إرهاب"، وقال: "يحقّ لذوي الضحايا مطالبة الحكومة العراقية بالتعويض المعنوي عن الضرر الذي أصابهم بمقاضاة الخاطفين".

تبدو في الأفق محاولات تقليص التناقض بين الواقع العملي الذي يفيد باستمرار التغييب القسري وبين الدستور الرافض لذلك، أشارت إليها الجميلي من خلال حديث لـ"المونيتور" عن "مقترح في البرلمان لسن قانون حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري بموجب الدستور في بنوده الخاصّة بالحقوق والحريات، وتنفيذاً لما ألزم العراق به نفسه عند توقيعه على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

ولفتت إلى أن "تشريع القانون سيستغرق وقتاً، ولن يكون قريباً في التنفيذ والتشريع، بأي حال".

ذاق العراقيون لعقود أساليب الإعدام والاختفاء القسري وانتهاك حقوق الإنسان منذ حقبة الرئيس الراحل صدام حسين، وصولاً الى الوقت الحاضر، رغم وجود السلطات الأمنية والمحاكم وسلطات العدل التي يجب أن يقف أمامها الأشخاص المتهمون. ولقد أدى ذلك إلى اختفاء طوعي بالهجرة خارج الوطن أو البقاء لملاقاة المصير المجهول. ولذلك، يحتاج العراق، وبشكل ملحّ، إلى نبذ أساليب الماضي في العنف، وفي مقدمتها التغييب القسري.

يواجه المندائيون في العراق شبح الانقراض

سعد سلوم، نبض العراق

تركت هجرة الأقلية المندائية أثرها الأكبر على الوزن الديموغرافي لهذه الاقلية الدينية الألفية، التي غادر 90 في المئة من أفرادها إلى خارج العراق بين عامي 2003 و2019، حسب تقدير رئيس الطائفة المندائية في العراق والعالم ستار جبّار حلو.

ويشعر المندائيون بإهمال كبير من لدن الحكومة العراقية، بل ومن المجتمع الدولي، إذ أن "الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي نادراً ما تبدي اهتماماً بمستقبل الأقلية المندائية، في حين تركّز بشكل غير عادل على التحديات التي تواجه المسيحيين والإيزيديين"، على حد تعبير مديرة أوقاف المندائيين في جمهورية العراق نادية فاضل مغامس.

وفي هذا السياق، يهيمن على المندائيين ذعر من فكرة إعلان إحصائيات دقيقة عن عدد من تبقّى من أفراد الأقلية داخل العراق بسبب عدم رغبة رئاسة الطائفة في بث الرعب من فكرة انقراض الأقلية، فضلاً عن سبب آخر أكثر أهمية على ما يبدو، يتمثل بالخوف من التهميش السياسي، إذ عادة ما يرتبط سياق المطالب السياسية بالوزن الديموغرافي للأقلية المعنية.

وعلى حد ما ذكره رئيس الطائفة المندائية في البصرة مازن نايف، فإن العدد الأكبر من المندائيين في العراق يتركّز اليوم في محافظة البصرة، وحتى في محافظة ميسان شرق البلاد على الحدود مع إيران، والتي كانت معقلاً تاريخياً للأقلية المندائية عبر العصور، تراجعت أعداد المندائيين فيها على نحو لافت. أما في العاصمة بغداد فتراجعت أعداد المندائيين فيها منذ الغزو الأميركي خلال عام ٢٠٠٣، رغم أن ثلثي عدد المندائيين تركّز فيها منذ ستينات القرن الماضي.

وبناء على واقع التمركز الديموغرافي للمندائيين في البصرة، رأى رئيس مجلس شؤون الصابئة المندائيين في البصرة غازي لعيبي أن المطالبة بمقعد في مجلس المحافظة المذكورة باتت ضرورة راهنة تتلاءم مع هذه المتغيرات. وقد بدأ المندائيون خطوة جادة قبل عامين من خلال حث مجلس محافظة البصرة على إرسال كتاب رسمي موجّه إلى البرلمان الاتحادي في بغداد يطلب منه تخصيص كوتا خاصّة للمندائيين في مجلس محافظة البصرة، إسوة بالمقعد الذي حصل عليه المندائيون في محافظة ميسان، وفقاً لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم 12 لسنة 2018، والذي يقضي في فقرته المرقّمة 15 بتخصيص مقعد للمندائيين في محافظة ميسان، إلا أن البرلمان، حسب ما أوضح غازي لعيبي، لم يصدر عنه أي رد رسمي حتى هذه اللحظة.

وعبّر ستار جبّار حلو عن قلقه من الإهمال الموجّه إلى الصابئة خلال مقابلة معه، إذ قال: "إذا كانت الحكومة العراقية لا تعير انتباهاً إلى مطالبنا، وهي تعرف أن من تبقّى منا لا يتجاوز آلافاً عدة، فكيف إذا سمعت أن من تبقّى أقلّ من ذلك".

واضطر عدد من مرشحي المندائيين في البصرة سابقاً إلى الانضمام لقوائم حزبية تعود إلى تيارات سياسية مختلفة، لكن جهود هؤلاء المرشحين باءت بالفشل، نظراً للسلوك التصويتي للناخبين الذين يصوتون على أساس إثني أو طائفي أو حزبي. ومن الصعب تخيل تصويتهم لمرشح مندائي، فضلاً عن ضعف الوزن الديموغرافي للمندائيين، مقارنة بوزن الناخبين الآخرين، وهو ما لا يرجّح كفّتهم في أي منافسة انتخابية، حتى لو صوت جميع المندائيين في البصرة لصالح مرشح مندائي في إحدى الكتل السياسية ذات النفوذ في المحافظة.

أضاف رئيس الطائفة المندائية في محافظة ميسان نظام كريدي سبباً آخر إلى أهمية البصرة الراهنة بالنسبة إلى المندائيين، يتمثل بواقع استقطابها أعداداً متزايدة من المهاجرين المندائيين من محافظات أخرى مثل ميسان. ويبدو أن هجرة المندائيين من ميسان خلال السنوات الأخيرة اتخذت مسارين: الأول، داخلي باتجاه إربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، والثاني إلى خارج العراق. وهناك أرقام أكثر دقّة لمن يوجد من المندائيين في كردستان. وبحسب ممثل المندائيين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خالد رومي، فإن عدد المندائيين في محافظة إربيل يبلغ 400 مندائي، في حين يتراوح العدد بين 35 و40 مندائياً في السليمانية، و4 أشخاص في محافظة دهوك. ومثل هذه الأرقام المتواضعة، تبين حجم الخوف الذي يهيمن على نقاشات المندائيين من الانقراض. ويقدر "المونيتور" عدد من تبقّى من المندائيين في العراق بحدود 3 آلاف مندائي.

استجابة لتحديات تعرض المندائيين لخطر الانقراض، صدرت وثيقة بعنوان "وثيقة الأمل المندائية" في ٤ تموز/يوليو من عام ٢٠١٨، بمبادرة من نخب قيادية في الطائفة خارج العراق، عرضت أبرز التحديات التي تواجه المندائيين في المهجر، مشيرة إلى أن خطر انقراض الدين المندائي بات قريباً، بسبب "تبعثر المجتمع المندائي على شكل تجمعات صغيرة في بلدان أجنبية تسود فيها قيم وتقاليد وأديان أخرى، الأمر الذي أدى إلى تمزّق النسيج الاجتماعي المندائي، وتكاد تتلاشى التقاليد والعادات المندائية".

وجاء مؤتمر "الأمل المندائي"، تطبيقاً لما جاء في الوثيقة، وكان انعقد بين 16 و18 آب/أغسطس من عام 2019 في أمستردام، بمشاركة 130 مندائياً من 11 دولة لمناقشة مستقبل المندائيين في العراق والعالم. ومن أهم مقرراته، تأسيس رابطة الشباب المندائي العالمي بهدف توحيد هوية وجهود المندائيين من النخب الشابّة المهاجرة في كلّ أنحاء العالم.

وتعليقاً على هذا القرار، لخّص أمين سر مجلس شؤون الطائفة المندائية في محافظة ميسان بجنوب العراق الناشط الشاب أسامة البدري مخرجات المؤتمر قائلاً: "شهد المؤتمر تأكيداً على تمكين الشباب من أن يحتلّ دوراً قيادياً في مسيرة العمل الطوعي المندائي في المستقبل".

من جهة ثانية، شهدت نقاشات المؤتمر جدلاً حول ضرورة الإصلاح الداخلي ومواكبة روح الحداثة بالنسبة إلى أقلية تعتنق ديانة ألفية ما زالت متمسّكة بطقوسها منذ أكثر من ألفي عام. وفي هذا السياق، أكّدت الوثيقة الختامية "التعامل الإيجابي مع معطيات العصر الحديث بثقة ورغبة أكيدة في التكامل المرن، الذي يحافظ على الهوية الثقافية المندائية ويدعم التميز والإبداع المندائي للأجيال الجديدة".

العار الذي سيلاحقكم

علي حسين، المدى

ليس صحيحا أن الدولة أهملت الرجل المصاب بالسرطان والذي قرر أن ينهي حياته بأن رمى نفسه من الطابق السادس بعد أن عجز المستشفى عن توفير دواء له.

كل ما في الأمر أن الجميع منشغل بمعركة كراسي مجالس المحافظات، ولذلك لا أوافق أبدا على ما ذهب إليه البعض من أنه كان يفترض أن يترك السادة المسؤولون مشاغلهم الضخمة ومسؤولياتهم الجسام ليضيعوا دقائق من وقتهم الثمين في إصدار تصريح صغير يواسون فيه عائلة الرجل الذي انتحر ظلما وقهرا، ومعها برقية يعزون فيها هذا الشعب بمصائبه التي لا تتوقف أبدا.

في كل يوم نعيش مع المعالجات الدرامية التي تضعها بعض المؤسسات، وفي كل يوم نصحوا على مصيبة ومعها بيان يطمئننا إلى أنها المصيبة الأخيرة، فبعد أن انتظرنا تفسيرا لأيام الخراب التي تحاصرنا، وبعد أن عجز الناس عن حل لغز الأسلحة التي تنفجر في كل مكان، وضربنا أخماسا في أسداس لنعرف لماذا لا يراد للكهرباء أن تضيء شوارع العراق وبيوته، بعد كل ذلك، اكتشفنا بالصدفة أن ضياع ثروات البلد وسرقة مليارات تقف وراءهما الإمبريالية ومعها الماسونية.

في كل دول العالم تكون وظيفة المسؤول الحقيقية هي أن يجعل الناس أكثر أمنا وسعادة وإيمانا بالمستقبل، إلا في العراق حيث يشيع مسؤولونا مبدأ الفشل، مستخدمين فزاعة الأجندات الخارجية، ولهذا أجد من المعيب جدا أن تصدر دائرة الصحة في البصرة بيانا تقول فيه إن المريض كان في حالة متقدمة من مرض السرطان ويعاني من تردي حالته النفسية، وتقسم بأغلظ الأيمان أن الدواء موجود، فيما يخبرنا عضو مجلس المحافظة محمد المنصوري وبكل صراحة أن "الرجل الذي يبلغ من العمر 67 عاما، رمى بنفسه من شباك الطابق السادس من مبنى المستشفى، لعدم توفر العلاج اللازم لمرضه بالمستشفى وعدم امتلاكه الأموال لشرائه".

ومن المعيب جدا أن تدافع جهة رسمية عن ملف مخز مثل ملف عدم توفر الأدوية، وهو ملف تعاني منه معظم مستشفيات العراق، حين يضطر المريض لشراء الأدوية من ماله الخاص.. ومن المعيب أن تصمت وزارة الصحة على حادث الانتحار الشنيع هذا .

ليس مقبولا أن يصبح مستقبل الناس وحياتهم سلعة رخيصة في سوق الأكاذيب، وليس مقبولا أن يحاول البعض التغطية على مثل جريمة انتحار مريض البصرة، ليوجه الأنظار نحو ملفات أخرى لا ناقة للمواطن العراقي فيها ولا جمل.

العار سيبقى يطارد كل المسؤولين الذين صمتوا على ما جرى في قضية انتحار الشباب والفتيات والآن جاء الدور على المرضى.. أيها السادة مثل هذه الحوادث تسقط حكومات حتى لو كان ما حدث مجرد حادث فردي .

قناة الحرة تغضب الوقفين السني والشيعي والبرلمان العراقي

السفارة الأميركية نأت بنفسها عن تقرير تضمن مزاعم فساد

فاضل النشمي، الشرق الاوسط

أوقع برنامج تلفزيوني بث أول من أمس عبر شاشة قناة «الحرة - عراق» الأميركية التي مقرها في واشنطن ولها مكتب كبير في بغداد، القناة في مطب الخصومة مع شخصيات وجهات برلمانية ودينية عراقية بعد أن تناول برنامج «الحرة تتحرى» تحقيقاً حمل عنوان «أقانيم الفساد المقدس في العراق»، عن موضوع الأموال وما تقول إنه فساد داخل مؤسستي الوقف السنية والشيعية، إضافة إلى طرحه تساؤلات كثيرة حول مصير الأموال الضخمة التي تديرها الشخصيات والمؤسسات في المراقد والمزارات الدينية بمحافظة كربلاء.

وترى بعض الاتجاهات الصحافية في بغداد أن «الحملة ضد قناة الحرة لا تخرج عن إطار الصراع المحتدم بين واشنطن وبغداد، باعتبار أن بعض الجهات الحليفة لإيران استثمرت ذلك في إطار عدائها للولايات المتحدة وحرضت ضد التقرير الصادر عن مؤسسة أميركية».

وفيما أصدرت شخصيات وجهات برلمانية ورسمية عدة بيانات رفض واستنكار لما بثته القناة، بدا من خلال نأي السفارة الأميركية في بغداد بنفسها عن محتوى البرنامج، أنها تسعى لامتصاص النقمة المتوقعة ضدها وضد مكتب القناة التلفزيونية في بغداد، حيث أكدت السفارة في بيان، أمس، أن «وزارة الخارجية والسفارات الأميركية حول العالم لا تملك سلطة رقابية على محتوى البرامج في الحرة». وأضافت أن الحرة تتناول، بشفافية وحيادية، القضايا المهمة في المنطقة والسياسات الأميركية، مع الحرص على عرض كل وجهات النظر بشأن القضايا التي تهم المتابعين».

واعتبر بيان سفارة واشنطن أن «للحكومة العراقية حق الرد ومساءلة الحرة على أي تقرير ترى أنه تضمن معلومات غير دقيقة أو بعيدة عن المهنية، أو تتعارض مع السياسات الأميركية».

من جانبها، استنكرت لجنة الاتصالات والإعلام النيابية، أمس، ما سمته «التقرير المسيء الذي بثته قناة الحرة واستهدفت فيه المؤسسات الدينية في العراق بغية التشويه والإساءة لسمعة هذه المؤسسات». وأعلنت اللجنة «رفضها تقارير إعلامية كاذبة ومفتعلة كهذه ومن نسج الخيال؛ الغاية منها تشويش الحقائق وضرب المؤسسة الدينية في البلاد».

ورغم أن تقرير القناة تناول قضايا تتعلق بالفساد المالي في الأوقاف السنية والشيعية ولم يتطرق إلى المسائل العقائدية، فإن بيان لجنة الإعلام أصر على أنه «ينطلق من محاولات غير بريئة لضرب معتقدات العراقيين وتشويه سمعتها بكل صورة وبكل وسيلة».

وأكدت «عزمها اتباع السبل القانونية مع قناة الحرة للتحقيق معها في القضاء العراقي بخصوص التقرير المشوه والمسيء».

بدوره، طالب النائب عن ائتلاف «صادقون» التابع لـ«عصائب أهل الحق»، وجيه عباس، هيئة الإعلام والاتصالات بإغلاق مكتب الحرة، لارتكابها «اعتداء صارخاً على مقام المرجعية»، على حد وصفه. وقال عباس، وهو عضو في لجنة الثقافة والإعلام النيابية في بيان، أمس، إن «قناة الحرة التابعة في تمويلها وسياساتها إلى وزارة الخارجية الأميركية بثت تقريراً يمثل اعتداءً صارخاً على مقام المرجعية الدينية بكل ما تمثل من قدسية لمجتمعنا العراقي»، معتبراً أن الحرة «ليست مستقلة بل تمول من وزارة الخارجية الأميركية بشكل رسمي وتتبع في سياساتها سياسات وزارة الخارجية، والدليل على ذلك أنها لم تنتقد السياسات الأميركية في العراق والمنطقة».

في غضون ذلك، طالب النائب الآخر عن حركة «العصائب » حسن سالم بإغلاق القناة والخروج بمظاهرة احتجاجية أمام مكتبها.

وأبلغت مصادر صحافية في القناة «الشرق الأوسط» بأنهم «يتعرضون إلى حملة ضغوط غير مسبوقة»، وباتوا يشعرون بالذعر من كمية التحريض التي تدفع بها بعض الجهات ضد المكتب ومنتسبيه، علماً أن التقرير أعد في مركز القناة الرئيسي في العاصمة واشنطن».

وتقول المصادر إن «إدارة القناة طالبتهم بتوخي الحذر وعدم تناول الموضوعات التي توفر غطاء مناسباً لبعض الجهات لافتعال أزمة».

وفي مقابل حملة الاستنكار والوعيد التي طالت «الحرة» على خلفية التقرير، يرى الصحافي ورئيس تحرير صحيفة «العالم الجدي» الإلكترونية منتظر ناصر، أن «التقرير يحتوي على كثير من الحقائق والوثائق». ويضيف لـ«الشرق الأوسط »: «لكن ذلك لا ينفي أن صاحبه قام بتوجيه بعض تلك الحقائق في اتجاه معين، وفقاً لرأيه، كما أنه لم يخلُ من الانتقائية، وهذا قد يقدح جزئياً بمهنية التقرير، وهذا لا يبرر ما شاهدناه من ردة فعل من بعض السياسيين والنواب والمدونين المصنفين ضمن جبهة محددة».

ويرى ناصر أن اعتبارات عدة تحول دون ردات الفعل حيال التقرير «أبرزها أننا نعيش في بلد يضمن دستوره حرية التعبير وتعددية الآراء للجميع، ولسنا في دولة دينية أو مذهبية تكمم الأفواه، خصوصاً أن التقرير لم يمس مقام المرجعية الدينية، أو يتعرض لسماحة السيد السيستاني». ويعتقد أن التقرير «طرح شبهات تدور في الشارع حول نشاط العتبات المقدسة في العراق، وهو وإن كان موجهاً، غير أنه لا يبيح لأي جهة غلق قناة أو تجريم صحافي وإعلامي مهما كان متجنياً أو مجافياً للحقيقة، لأن القضاء وحده هو من يحدد العقوبة إن وجدت».

تجار الحرب.. ماذا تعرف عن «اقتصاديات الصراع» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

مقتطف من تقرير في ساسة بوست

لم يكن الصراع متكررا أو عنيفًا في أي مكان في العالم على مدى السنوات الخمسين الماضية كما كان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فقد شهدت دول المنطقة في المتوسط شكلًا من أشكال الحرب كل ثلاث سنوات، ونادرا ما يمر يوم الآن دون وقوع أعمال عنف أو حدوث معاناة إنسانية واسعة النطاق أو حتى دمار كبير.

ناهيك عن الآثار الاقتصادية المدمرة لهذه الصراعات، سواء في شكل تدهور الإنتاج، أو تراجع الاستثمار، أو انخفاض النمو. والتداعيات غير المباشرة على البلدان المجاورة، مثل: الأردن، ولبنان، وتونس، التي تستضيف عددا غير مسبوق من اللاجئين، وتعاني في الوقت ذاته من تقويض حركة التجارة والسياحة وتدهور الأوضاع الأمنية.

لتفسير موجة العنف التي ضربت المنطقة على مدار العقدين الماضيين، ركز معظم الباحثين والمحللين والصحافيين وحتى صناع السياسات على الدوافع الأيديولوجية والعوامل المرتبطة بالهوية. لكن على الجانب الآخر من الصورة لا تزال العوامل الاقتصادية تؤجج الصراعات في العراق، وليبيا، وسوريا، واليمن، وتسهم في إطالة أمد الحرب، وزيادة المعاناة الإنسانية.

صحيحٌ أن بعض المجموعات تقاتل من أجل الترويج لهوية معينة أو الدفاع عن أيديولوجية بعينها، إلا أن هناك مجموعات أخرى تقاتل من أجل البقاء الاقتصادي أو الإثراء المالي. وبدون سبر أغوار هذه الدوافع، الفردية منها والجماعية؛ يتعذر فهم الصراعات التي اجتاحت هذه الدول، ناهيك عن الخروج من دوامة العنف التي ضربت المنطقة.

أضف إلى ذلك اختلاط الدوافع الأيديولوجية والاقتصادية لدى العديد من الجهات الفاعلة، حتى بات الفصل بين »الجشع «و»المظالم «أمرا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا. وحتى إذا لم تكن الدوافع الاقتصادية هي التي قدحت زناد الحروب في العراق، وليبيا، وسوريا، واليمن في بادئ الأمر، فمن الجلي أن هذه العوامل أصبحت تلعب الآن دورا حاسمًا في استمرار القتال المفتوح وتأجيج العنف المحلي.

مخاطر النظر إلى تطورات الصراع من عدسة الطائفية

طالما ينظَر إلى التطورات في هذه الدول من خلال عدسة السياسة الإثنية الطائفية، ويولّى اهتمام كبير في ليبيا لتطور الحركات الإسلامية والسلفية الجهادية منذ عام 2011، ويفَسَّر الصراع في العراق منذ عام 2003 على أنه معركة طائفية بين الشيعة والسنة؛ فإن بعض الحقائق المهمة والتي من أبرزها الدوافع الاقتصادية، ستتوارى على الأرض.

هذا ما يفَصّله تقرير نشره »المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) «في يونيو (حزيران) 2019، استنادا إلى عمل ميداني وتحليل متعمق استمر لمدة 18 شهرا، من يوليو (تموز) 2017 وحتى فبراير (شباط) 2019، شارك فيه تيم إيتون، وكريستين تشينج، وريناد منصور، وبيتر ساليزبري، وجهاد يازجي، ولينا خطيب.

بيد أن هذا الاختزال ليس حِكرا على صراعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل كانت الهوية أيضًا محور التحليلات السائدة للحروب الأهلية في التسعينيات، سواء عقب التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة، والإبادة الجماعية في رواندا، ونهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والنزاعات العشائرية في الصومال.

على النقيض من ذلك، أكدت دراسة اقتصاديات الحرب الكمية، التي تطورت لاحقًا في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، أن الدوافع الاقتصادية – خاصة في المناطق الغنية بالموارد – وليس الهويات الجماعية، يمكن أن توفر تفسيرا أوضح لبداية الصراع المسلح، وبالتالي حلولًا أنجع لإنهاء الحرب.

تأثير التباينات الديموجرافية والتنموية على اقتصاديات الصراع

لدى العراق وليبيا وسوريا واليمن إرث من الحكم الديكتاتوري المزمن الذي يضرب بجذوره في التاريخ حتى حقبة الستينات، وقد لعبت هذه الموروثات الاستبدادية دورا مهمًا في تشكيل الصراعات السياسية والاقتصادية الحالية.

لكن هناك اختلافات كبيرة في حجم السكان بين العراق (38.27 مليون في عام 2017) وليبيا (6.38 مليون في 2017) وسوريا (18.27 مليون في 2017 – أقل من 21.96 مليون في 2011) واليمن (28.25 مليون في 2017).

كذلك يختلف مدى تأثر السكان المحليين في كل بلد بالصراع العنيف مباشرة اختلافًا ملحوظًا؛ حيث تأثر أكثر من 90% من السوريين مباشرة بالنزاع، بينما انخفضت هذه النسبة في اليمن والعراق إلى حوالي 55%، وفي ليبيا إلى 10%، وفقًا لتقديرات البنك الدولي لعام 2016.

وبينما يمر النزاع في كل بلد من الدول الأربعة بمراحل مختلفة في هذه الأثناء، توجد اختلافات كبيرة في مؤشرات التنمية (حلت ليبيا في المرتبة 108 من بين 189 دولة في عام 2017، وحل العراق في المرتبة 120، وسوريا في المرتبة 155 واليمن في المرتبة 178) والتباينات في البنية الاقتصادية (بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا الغنية بالنفط 5.978 دولار في عام 2017، بينما في العراق كان 5.017 دولار، ولأن سوريا واليمن لا تمتلكان موارد طبيعية بالحجم ذاته، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد في الأولى 910 دولارات فقط، وفي الثانية 1.106 دولارا).

كان لهذه الاختلافات تأثير كبير على طبيعة اقتصاديات الصراع في الدول الأربع؛ ذلك أن عائدات النفط هي المصدر السائد في العراق وليبيا، أما في سوريا واليمن، فقد أجبر نقص التمويل المجموعات المتنافسة على تبني مجموعة من استراتيجيات المواجهة، والبحث عن موارد بديلة، لا سيما من الجهات الفاعلة الخارجية.

والمقصود باقتصاديات الصراع: »مجموعة التركيبات الاقتصادية التي تنشأ في فترات النزاعات المسلحة، وتستمر حتى بعد انتهائها«، على حد قول لورانت غوتشل، مدير »المؤسسة السويسرية للسلام«، أو بشكل أكثر تحديدا: »الأموال التي تأتي من تجارة السلاح والتعاملات المرتبطة بالحروب، مثل الإتجار في المواد الخام أو السلع الضرورية؛ استغلالًا للظروف الصعبة التي تمر بها تلك الدول أو المناطق«، بحسب تعريف جونتر باختلر، خبير منع النزاعات في »الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية.«

اقتصاد الصراع في العراق

العراق هو الدولة الأكثر اعتمادا على النفط في العالم؛ ففي عام 2015، استحوذ قطاع النفط والغاز على 58% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، و99% من صادرات البلاد، وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة المركزية.

بيد أن الاقتصاد العراقي لم يكن بمعزل عن الصراعات المتوالية طيلة العقود الأربعة الماضية؛ بدءًا من الحرب بين إيران والعراق (1980-1988)، مرورا بحرب الخليج الأولى (1990-1991)، والعقوبات الدولية والغارات الجوية المتقطعة خلال التسعينات، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة والاحتلال اللاحق (2003-2005)، والحرب الأهلية الأولى (2006-2008)، وليس انتهاء بصعود »تنظيم الدولة.«

وعلى الرغم من استعادة الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، فإن الوضع الاقتصادي يتدهور؛ حيث انخفض الدخل القومي الإجمالي للفرد من 6.900 دولار في عام 2013 إلى 4.700 دولار في عام 2017.

ولأن السيطرة على الدولة العراقية هي بوابة الوصول إلى عائدات النفط، وهي التي تسمح للقادة بالحفاظ على شبكات المحسوبية وتمكنهم من الإطاحة بالمعارضين؛ تنافست النخب السياسية والعسكرية من أجل السيطرة على الدولة ومؤسساتها بغية الوصول إلى الموارد، منذ الإطاحة بصدام حسين في عام 2003.

وغالبًا ما يشغل المسؤولون العراقيون أدوارا سياسية واقتصادية وعسكرية متعددة، أو يسيطرون على مواقع هامة داخل الدولة، وهو وضع يوفر فرصًا اقتصادية مُربِحَة في كل من القطاعين العام والخاص.

وسمحت الاستقلالية في اتخاذ القرارات للمسؤولين السياسيين والأمنيين بإرسال الصفقات على شركاء الأعمال المفضلين، مقابل عمولات سخية، فضلًا عن استحواذهم على أجزاء من الاقتصاد غير الرسمي.

وفي حين يتمتع القادة السياسيون بعلاقات مع الجماعات المسلحة التي تجمع الإيجارات والضرائب من المهربين ورجال الأعمال غير الرسميين، تستغل الأحزاب السياسية السائدة (الشيعية والسنية والكردية) علاقاتها بهذه الجماعات المسلحة التي تضفي عليها الدولة نوعًا من الشرعية – مثل البشمركة الكردية، والحشد الشعبي، والقوات القبلية – لإحكام قبضتها على اقتصاد الصراع.

كما انخرط تنظيم الدولة في ممارسات اقتصادية مشابهة لتلك التي بدأت خلال العهد البعثي، حتى أنه وظف العديد من الخبراء الموالين للنظام البعثي مستشارين اقتصاديين. وبحلول عام 2014 أصبح التنظيم »أغنى منظمة إرهابية في التاريخ«، بعد احتلال ما يقرب من ثلث أراضي العراق في غضون أشهر وأضحى حجم أعماله السنوي يعادل ملياري دولار.

هذه الشبكات الاقتصادية ليست صنيعة »تنظيم الدولة«، بل تمتد جذورها إلى فترة ما بعد الحرب بين إيران والعراق، وكل ما فعله التنظيم هو السيطرة على بيئة التشغيل، وتوظيف البعثيين والتجار ذوي الخبرة في استخدام طرق التهريب والتجارة.

ومنذ انهيار التنظيم توزعت السيطرة على هذه الشبكات بين القوى التي شاركت في هزيمة »تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)«؛ الحشد الشعبي والبشمركة والقوات القبلية وأفراد القوات المسلحة بوزارتي الدفاع والداخلية، وتحوَّلت موارد التجارة والتهريب إليهم.

التقرير كاملا على الرابط التالي

https://www.sasapost.com/economics-of-conflict-in-the-middle-east-and-north-africa/

"الرواية والسينما...الحرب والسلم مثلاً"

سجال مفتوح بين أجناس الإبداع في المقهى الثقافي في لندن

الصوت الديمقراطي - فيصل عبدالله

ضمن برامجه الشهرية المنوعة، اختار المقهى الثقافي في لندن عنواناً لافتاً لأمسية شهر آب/ أغسطس وخص بها علاقة "الرواية والسينما...الحرب والسلم مثلاً" ومن وجهة نظر المخرج السينمائي قاسم عبد والروائي والكاتب والمترجم لؤي عبدالإله. قدم لفقرات الندوة الفنان التشكيلي فيصل لعيبي، وتوقف عند خبر وفاة الشاعر والصحفي إبراهيم الخياط، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق، المؤلم إثر حادث سير قبل أيام، وعبر عرض شريط تلفزيوني تحدث فيه الراحل عن فهمه للقصيدة وعلاقتها بالواقع الذي تنطق به.

في ورقته لخص المصور والمخرج السينمائي قاسم عبد وعبر مجموعة ملاحظات فهمه لكيان الفيلم السينمائي ومثله الرواية. وأعتبر "ان الفيلم فيلماً والرواية رواية وهما شكلان مختلفان من أنواع الإبداع"، إذ يحاول الفيلم تقديم وجبة بصرية تتشارك في صياغاتها عناصر كثيرة منها الصور وزواياها والموسيقى والألوان والأداء أو ما يطلق عليه لغة السينما، فيما يلعب المنتج والمخرج وفريق عمله الدور الأبرز في إنتاج ما نراه على الشاشة الفضية. بينما تقدم الرواية شخصياتها وأحداثها عبر أساليب السرد الروائي المتعارف عليها، والى قارئ واحد ولوحده من خلال قصة تستجيب الى خيالاته وتفسيراته الشخصية لاحداثها، فضلاً عن ان ما هو مطبوع لا يمكن تغييره ويكتبها مؤلف واحد.

ورغم ان تحويل النص الروائي الى سيناريو اخراجي من خلال عملية الإقتباس هو أقرب الى عملية تجديد البيت وإعادة تشكيله من الداخل، كما يقال. إلا ان التحدى الأكبر هو كم يبقى السيناريو أميناً الى النص الأصلي (الروائي)؟ وما الذي يجتزأ؟ وعند هذه النقطة يمكننا استعارة ما نبه إليه مبكراً الروائي البريطاني/البولوني الأصل جوزيف كونراد بقوله الأشهر "من ان ما أسعى الى تحقيقه، وعبر قوة الكلمة المكتوبة، ان أجعل القارى يسمع ويحس وقبل كل شيء يخلق رؤيته"(1897). ولعل من إلتقط هذه الإشارة المهمة أولاً الموثق الأمريكي دي. دبليو. غريفيث، "مولد أمة"(1915) والمقتبس من رواية توماس ديكسون جونيور "رجل القبيلة"، بعد حوالي عقد ونيف عبر قوله "من ان ما أسعى الى تحقيقه قبل كل شيء هو ان أجعل المشاهد يرى". حقاً هناك طريقتان للرؤية، والفارق الأساسي بينهما يكمن بين إدراك الصورة المرئية ومفهوم الصورة الذهنية، وما يترتب على هذا الإدراك من معان.

بالمقابل إنطلقت ورقة الروائي لؤي عبدالإله من سؤال يتعلق بمستقبل الرواية في ظل شيوع وإنتشار ثقافة السينما؟ إذ إستعاد سريعاً وعبر رحلة ممتعة تاريخ الرواية منذ القرن السادس عشر على يد رابليه مروراً بعمل سرفانيتس، وتوقف عند التطور الحقيقي والهائل لها في القرن التاسع عشر. وكانت نتاجات بلزاك وستندال وفلوبير الروائية، او المدرسة الفرنسية، هي الحاضرة بقوة في المشهد الثقافي الأوربي، إلا ان الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إنتقل ثقل هذا الفن الى روسيا القيصرية وكان إبرز ممثليه دويستويفسكي وتولستوي وتورجينيف.

وتوقف عبدالإله عند رواية/ملحمة "الحرب والسلم"، تلك التي كتبت بين أعوام 1862-1869، وعبر بحث هائل قام به تولستوي لمعنى التاريخ. ذلك ان هذه الرواية البالغ عدد صفحاتها أكثر من ألف صفحة تحدثت عن عالم شمولي واسع فيها نقتفي سير الحب والناس والثقافة والحرب والتاريخ. والفكرة الأخيرة كثيراً ما أرقت كاتبها حين تأمل مصائر ملايين الجنود تطحنهم الحروب النابليونية، أو بتعبير، كما وصفه، الفيلسوف هيغل "شاهدت روح العالم يتفقد ملكه وهو على صهوة جواد". وبالعودة الى ما ذكرناه أعلاه يصبح السؤال هو كيف يمكن لكاتب السيناريو السينمائي ان يلخص أحداث هذا العمل الضخم في صفحات لا تتجاوز 100-120 كي يبقى أميناً الى روح النص الأصلي.

وعند هذه النقطة إستعان عبدالإله بلقطات من فيلم "الحرب والسلم" عبر نسختيه الروسية والأمريكية كي يصل الى خلاصات تتعلق بالمعالجة السينمائية عبر إعادة الصياغات الروائية لترتيب الأحداث وفق زمن نوعي وآخر كمي. إذ عرض مقاطع من عمل أندريه بندرشوك المنتج في عام 1967، حقق نجاحاً منقطع النظير رغم طول عرضه الزمني الذي تجاوز الثماني ساعات، مقابل الشريط الأمريكي، حوالي ثلاث ساعات ونصف، والمنتج عام 1956 من اخراج كينغ فيدور وبطولة أودري هيبورن وهنري فوندا. وأعتبر المعالجة السينمائية لبندرشوك كانت الأقرب الى روح النص الروائي منه الى الشريط السينمائي الأمريكي، ومن خلال لقطات اختارها عبدالإله لتوضيح الفرق.

الشلال كما رأيته عن قرب!

في رحيل إبراهيم

هاشم مطر

هذا الشلال الذي يرافقنا ليته يجهز علينا دفعة واحدة، لكنه يختار في كل مرة واحد يغرقه. طالما تأملت الأسباب، فكان السبب واحدا لا غير، فهو يمعن بأذانا حسب!! يتسلى، يختال مفتول العضلات، نعرفك!.

هل تأملت الصورة عزيزي المولود في القرن العشرين، لك واحدة منها ولي اخرى، وكل الاصدقاء لهم نسخة منها.. ما هذا ايها المصور (الشمسي) البارع توزع ذات الصورة في كل زمان ومكان، لشخص واحد منا، وكأنك تحتال على الخلق بجلوسهم أمامك على مقعد خشبي منقوع بكل الاردان؟.

اجابني المصور الشمسي، وهو على حق فيما يقول:

- صورتكم فاتنة يا جيل القرن العشرين، والآن، لا تليق ابتسامتكم بزمن عبوس كهذا!.

- هراء يا مصور، فلا تقلب الموازين! ولي ان أقول:

الم يعرف الأذى نحن ميتين منذ زمن؟ فلماذا يعيد الكرة اذن؟. لماذا يلحّ على مرافقتنا في صوته الجنائزي اللئيم، فحتى قبل ان تصمت نغمة (الدو) حتى يفاجئنا بلحن مفجع جديد..

وحينما قلبّت سنواتي الأخيرة وهي سنواتكم ايضا، عرفت السبب المحشور بين دفتي الصمت والفصح، بين البوح والنطق، اننا عزلاء لوحدنا على ما يبدو في هذا الكون الفسيح، خرجنا للحياة بغلط فادح كان على القرن العشرين ان لا يفعل فعلته اصلا؛ اعني: ولادتنا كما المليارات من الناس. لكن الأذى كمخلوق كوني يحمل صفات الخالق لا بد ان يلهو بين حين وآخر، وإن تأخر ندم، وان غفل فزع من غيبوبته فيرفق واحدا او اكثر بمشبك واحد يعلقه على مشجب (نوتته) التي سئمنا عزفها لتكرارها، فحواها ورتابتها، ذلك ان التوقع فاق حد الخيال، رحل فلان ، ومات فلان، وغاب فلان.... وتهوي الأسماء لتلك الناصية/الفسحة التي مازلنا نتدبر أمر حيازتها وتوسِعتها لأن قادم جديد، لا نعرفَ مَن، سيحضر.

أما الأهم من كل هذا وذاك هو اننا ذو عناد لا نسايره في مرافقته، بل لا نعير همسه الصاخب الخارج من آلته النحاسية كما معزوفة قدرية لأحد كاتبي السوناتات المصاب بالصمم، يذكرنا ان النوته لا تكتمل من دون مغادرة، بل ان ضجيج اللحن الخارج من هدوئه الى ضجيجه بحاجة الى واحد، اثنين، ثلاثة، او اكثر من ذلك، واحيانا كثير جدا، وطالما تعلق الأمر بهذا الشأن فيصبح للمنبوذين امثالنا حصتهم، فهم أولى بالمرتبة الأولى، في ترميم صوت البوق، فهم علماء وشعراء وكتاب وصحفيون وفنانون الى آخره من مهن كبرى. بالمناسبة هو نفسه صوت كنسي او صوت آذان تعالى مصحوبا بلازمته الأزلية (الى رحمة الله) فهي كافية على ما يبدو للسخط وسقوط الحظ، ولا من نصيب. فلا نصيب يذكر للعزلاء.

احسنا المهنة ومعاشرة الموت كما احسن الأذى خطفنا، لكنه يغار، يغار لأننا نحسن أداء الحياة مهما تقترت، ومهما نضبت، ومهما كان يبابها سبيا لنواظرنا، فراح يختار ويستخير ويبتكر: مرة اسماه مرض العصر، ومرة ناشط مدني، ومرة ثأر، ومرة عن طريق الغلط او حتى ارهاب، ومرات ومرات حتى جعلنا نبتسم لسخريتها، فاستدرك هذه المرة بحادث طريق!! فما اغباك ايها الأذى وما اجبنك لانك تخشى العزلاء، فـ ابراهيم اعزل.

مدمي الشباب*

إبراهيم الخياط

ساحات بحر بين زئبقة ايامي
وإذ ينام الوطن
كان سريري الموحش ملقيا
أبكي عليه
نثيثا
من سماوات عيوني المستربية
وأقص للملاءات ملاحم
الدم
الناصع
عشرون عاماً وأنا ابكي
عشرون عاماً وانا اغزل رئة ثالثة
فالاولى للقطران
والثانية للشهيق
وهذي الشفيفة للبارود الجميل
عشرون عاماً، حتى نسيت سلم روحي
انط من حرب لأخرى
- كما الحلزونات الذكية –
واتربع على تلة النار
مقيما
حتى نسيت سفر روحي
اجوب الخراب
اجوب الشقوق
اجوب النتوءات الوطنية
من أقصى الجروح
لأقصى الجروح
حتى نسيت – الآن اسم روحي
ودخلت – ألفا – سوق الحدود
ابيع الاسرار ولا ابوح
بيع الليمون ولا اجيد
ابيع الشتائم المحفوظة في لجة الكافور
ثم انرجس بضاعتي الانيقة
في زوايا المخافر والمدافن والحانات
وعند انقلاب الحرائق
احاور الجثث
اغازل النعش المتجول في بساتين قلبي
أنوط – للذكرى – فوق البنادق والخوذ الشهيدة
كل الذي غنى
الرافضون
ادوزن حداء القوافل الغجرية الجبانة
على سلم المارشات
اخبئ القمر المستورد في لفافة الرمل
ألتصق بالمذياع إلتصاق الجمرة بالجرمة
وفي كل الغزوات أدور، أدور، أدور
عشرون عاماً وانا أدور
عشرون عاماً وانا اهاجر
عشرون عاماً وانا اموت بالتقسيط المريح

---

*مدمي: مقام عراقي ينزف حزناً رهيباً.

القصيدة من ديوان الشاعر الراحل إبراهيم الخياط "جمهورية البرتقال" الصادر عام 2007

حكومة الإقليم لداعية وصف مطربة بـ"الكلبة": لا تستخفوا بالفن تحت ستار الدين!

ألترا عراق ـ فريق التحرير

أعلنت وزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان العراق، دعمها الكامل لفن الغناء وسائر الفنون الأخرى، مطالبة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وعلماء الدين في إقليم كردستان بعدم الاستخفاف بـ"الفنانين" تحت ستار الدين.

وجاء في بيان للمتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والشباب في الإقليم، فرهنك كومشيانه، إنه "بعد انتشار أغنية وكليب للفنانة (ماريا هورامي) كان لها صدى واسع بشأنها، خصوصًا في شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية، مضيفًا أن "الوزارة تود التأكيد على أن ثقافة الفن والغناء لها بصمة ومعروفة وعريقة عند الكرد كشعب عريق في المنطقة ومعروف بفن الغناء وسائر الفنون الأخرى".

لفت البيان إلى أن "من دواعي اتخاذ الموقف والتأمل والقلق هو السب والتشهير الذي أقدم عليه أحد علماء الدين وباسم الدين، والتوكؤ عليه ضد السيدة ماريا هورامي، بلغة وكلمات لا تصدر عن شخص عادي أو حتى عن مراهق، وليس عن عالم دين يتكلم من على منابر الجامع عن الأخلاق العالية، في وقت لا توجد في الأغنية أية كلمة أو صورة مخالفة للثقافة الغنائية الكردية".

أضاف أن "الوزارة ترى أن من واجبها أن تعلن دعمها ومساندتها للفنانين وأن تصون حقوقهم في إطار القانون، مبينا أنه "من هذا المنظار تعلن عن دعمها الكامل للسيدة ماريا هورامي وجميع الفنانين".

وطالب البيان وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وجميع علماء الدين الأجلاء بـ"عدم السماح بالاستخفاف بالفنانين تحت أية ذريعة والتكلم عنهم بكلمات غير لائقة والتشهير بهم"، مبينا أن "هذا الأمر مناف للدين الإسلامي والقوانين المعمول بها في إقليم كردستان العراق".

وكان الداعية السلفي ملا "هلو حمه رشيد" قد علق في تسجيل صوتي أرسلها لشخص تعليقًا على أغنية سجلتها هورامي في شارع وسط السليمانية قائلًا "ما رأيتموه في منطقة سَهولَكَه، وما فعلته تلك "الكلبة" الهورامية على هواها، وكان يتقافز حولها أناس مثل القردة، لا تفعله حتى بائعات الهوى".

قال "ملا هلو" إنه "على استعداد للمثول أمام القضاء بعد تهجمه على "هورامي"، معلنا "ندمه" وتراجعه عما تفوه به حيال ذلك.

مكتبات بين كرخ بغداد ورصافتها... تضمها مقاه ومراكز وباصات جوالة

مشاريع شبابية تلقى رواجا لدى شرائح من القراء

حسام السراي، اندبندنت عربية

يدشن عدد محدود من الشباب مزاجاً جديداً لتطلّعات جزء من الجيل الصاعد في العراق، الذي نجا بأعجوبة من كلّ المراحل التي عصفت بالبلد، بعكس أقران لهم افتقدوا القدرة على خلق مبادرات تغير واقعهم.

من أهمّ سمات هذا الطيف الشبابي بما يصنعه من وجود مؤثّر على الرغم من تجاربه المعدودة؛ ثقته بمشروعه الشخصي وإقدامه على الاستثمار بالثقافة، فضلاً عن عدم اكتراثه بما يجري في عالم السياسة.

دفعت قلّة فرص التعيين في دوائر الحكومة، مُضافاً إليها رغبة بعض الشباب بالتوجّه نحو القطاع الخاصّ وخوض المغامرة بنحو منفرد، إلى تأسيس عدد من المكتبات التي تنطلق بهيئة متاجر كتب تحتضنها مقاهٍ ومولات تجارية، وهي واحدة من الظواهر المدنية التي تعطي أملاً بحقّ، وإن كانت بحاجة للكثير من الدعم والمؤازرة.

المُلاحظ أن هذه المتاجر تعرض مطبوعات وإصدارات يتنوّع جمهورها من الطفل إلى الطالب الجامعي، مروراً بربّات البيوت والقراء التقليديين وغيرهم من جمهور الأدب ومتابعيه الجيدين، وتتخذ لها زاوية بطريق روّاد هذه الأمكنة (المولات مثلاً) أو قبالة أماكن جلوسهم (كما في المقاهي).

وهي تمثّل أيضاً حالة من نشر الثقافة بين جمهور بعيد عنها في الغالب، تحثّه فيها على القراءة بأناقة الرفوف وتصاميمها وطريقة ترتيب الكتب فيها.

"Iraqi Bookish"، ربّما تكون أوّل تجربة قدمت توصيفاً مختلفاً عن فكرة "متجر الكتب"، الموجود في المولات؛ لأن صاحبها علي الموسوي أطلق "المكتبة الجوّالة" التي تذهب إلى أحياء بغداد المختلفة، وساعده اليوم رفع الحواجز الكونكريتية والسيطرات الأمنية في بغداد للتجوال ليلاً بحرية أكبر.

ومنذ 2017 افتتحت "عراقي بوكيش" فرعها الأوّل في مول النخيل (شارع فلسطين)، ومن ثمّ فرع ثان في مول الواحة (مقابل جامعة بغداد)، وأخذت تتوسّع بنشاطها من بيع الكتب والمكتبة الجوّالة إلى جلسات حوارية وورش لأدب الطفل والرسم، إذ يعبّر صاحبها عن تطلّع أكبر للإسهام في صناعة مشهد ثقافي جديد، بالتوجّه نحو الجمهور بدل انتظاره في القاعات المغلقة.

درج وصعود

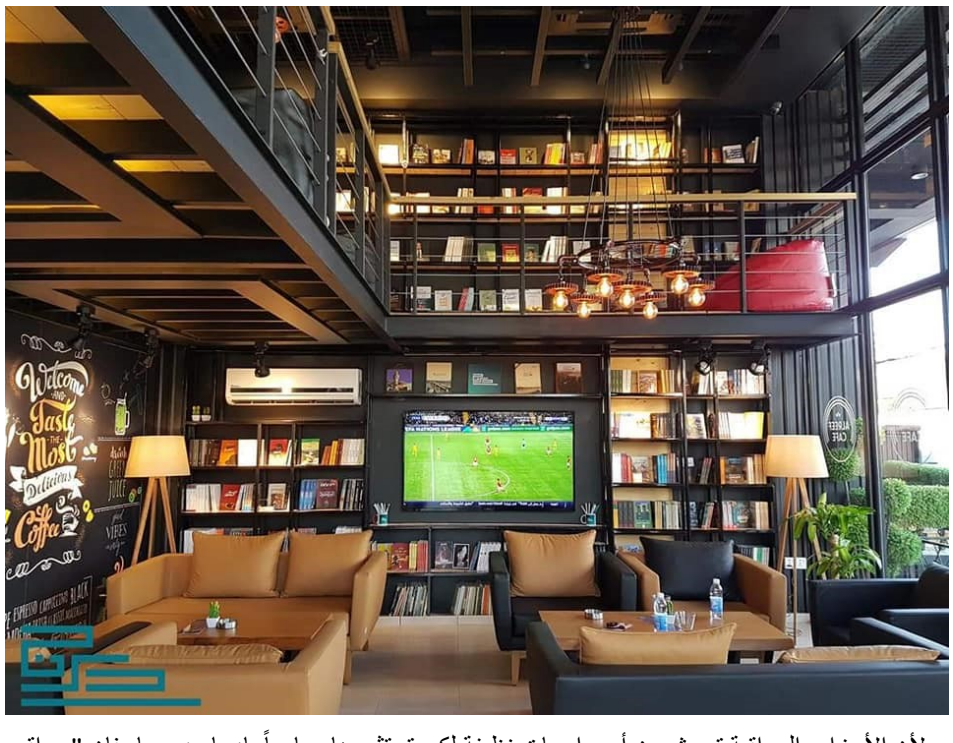

"درج" مكتبة جديدة أيضاً انطلقت عام 2018، طابعها يحمل الطموح نفسه، وهو الاشتغال على فئات مختلفة من المجتمع العراقي، والمزج بين تحقيق الهدف الثقافي وضمان المردود المالي لاستمرار المشروع.

وتعني "درج" الصعود إلى الأعلى من خلال الكتب والمعرفة، وعلى أرض الواقع تصاعد وجود هذه المكتبة في العاصمة من فرع واحد إلى ستة افتتحت بين جانبي الكرخ والرصافة، وكانت فرصة أيضاً لتشغيل بعض الشباب الباحثين عن عمل، وسط تلكؤ القطاع الخاصّ عموماً في استيعاب الخريجين الجدد.

مؤسّسة هذه المكتبة وصاحبتها ليان القدسي، ذكرت لـ "اندبندنت عربية"، "مهمّتنا في "درج"، إضافة إلى إيصال الكتب إلى القراء وتوفيرها في محطّات مختلفة، هي تنظيم جلسات أدبية لا تقدم فقط الأسماء المكرسة، وإنما تحتفي بأسماء تريد أن يتعزّز حضورها في الساحة الأدبية".

أما "مكنزي"، وهي مكتبة أخرى افترشت برفوفها- قبل عام- أحد طوابق مول بغداد (حي الحارثية بجانب الكرخ)، وصار لها فرع ثان قبل مدة قصيرة في مول زيونة (جانب الرصافة)، أرادت الإفادة من وجود فسحة تسمح للعوائل والشباب اقتناء الكتب في جوّ هادئ ومنتظم، خصوصاً بعد أن فقد شارع المتنبي شيئاً من طبيعته بوصفه سوقاً لتداول الكتب، لصالح طقس زيارة الشارع واللقاء فيه والتقاط الصور وإقامة بعض الفعاليات المتعددة والمتقاطعة في ما بينها أحياناً.

ومكنزي، ليست مكملةً لمسيرة المكتبة المعروفة في شارع الرشيد التي اختفت من الوجود مثلما ضاعت الكثير من ملامح هذا المكان، بل اقتراناً بمعنى "كنز المعرفة" وما تمثّله مجازفة التأسيس في محيط استهلاكي (أي المولات) نظامه قائم على سرعة الطلب والمرور العابر.

مدير مكتبة "مكنزي" علي طالب، قال لـ "اندبندنت عربية"، "ننطلق قريباً، وفي العام الثاني من عمر تجربتنا الجديدة، بخطة ترويجية لدار عراقية ناشئة، ومعها الاستمرار بتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي لإيصال ما يطلبه الزبائن من كتب".

ولأن الأحزاب العراقية تبحث عن أي واجهات نظيفة لكي تستثمرها سياسياً بادعاء دعمها، فإن "عراقي بوكيش" و"درج" و"مكنزي"، مشاريع شبابية أهمّ ما فيها أنها بقيت بعيدة من أيادي الساسة، مثلما مثّلت نزوعاً نحو خوض محاولات جديدة في سوق العمل ضمن بلد ريعي لا تنجح فيه دائماً مثل هذه المجازفات.

البلاغ الختامي لمؤتمر التيار الديمقراطي العراقي في هولاندا

بحضور لافت عقدت تنسيقية التيار الديمقراطي العراقي في هولندا مؤتمرها الاستثنائي على قاعة النادي المندائي في لاهاي، حيث غصت القاعة بالمشاركين وهي علامة نجاح أكدت اصرارهم على حل مشاكل التيار التي تراكمت في الفترة الأخيرة والنهوض به معافى، وكان حضور الشباب المتحمس لافتاً يرفد تنسيقيتنا بدماء جديدة تنادت في دعمه وإبقاء عنفوانه دافقاً غزيراً.

أعلن عن افتتاح المؤتمر بالوقوف دقيقة حداد على أرواح شهداء الحركة الوطنية وأنشد الحضور النشيد الوطني، ومن ثم دعا الزميل المنسق حسين سميسم لانتخاب لجان المؤتمر بعد أن رحب بالحضور الكريم.

وبعد أن تم اقرار برنامج المؤتمر عرضت اللجنة التنسيقية الأسباب التي أدت الى عقد المؤتمر استثنائياً، وشرعية الاعلان عنه وموجباته حيث البعد في الرؤية والرواية بين أعضاء اللجنة التنسيقية. كما أقترحت اللجنة التنسيقية حلاً للخلاف القائم بين أعضاءها حيث أعلن الزملاء حسين سميسم والزميل زيد الحلي والزميلة سلام عادل الكيم من اللجنة عدم ترشحهم للدورة القادمة درءاً لاستمرار التصدع في الوسط الديمقراطي، كما اقترحت إعفاء الزملاء سعد اسماعيل والزميل سالم جورج من مهامهم في اللجنة التنسيقية بقرار من المؤتمر، واعتبار كافة التصريحات والبيانات الصادرة في الفترة ما بين 20 تموز – وحتى انعقاد المؤتمر الاستثنائي غير شرعية.

قدمت اللجنة التنسيقية مقترحات من شأنها تثبيت أسس العمل والضوابط التنظيمية، تمثلت بضرورة إقرار مسودة النظام الداخلي بعد دراستها ومناقشة موادها وإغناءها بإضافات الحضور من الهيئة العامة، ليكون النظام الداخلي وثيقة تنظيمية يستند عليها ويحتكم إليها أعضاء التيار في عملهم لتحقيق الهدف من وجود التيار، وأوصت بإقرار آلية إدارة صفحة التنسيقية على موقع التواصل الاجتماعي – الفيس بوك وكذلك آلية إدارة مراسلاتها وإدارة تسجيلها في غرفة التجارة الهولندية وإقرار شعار جديد للتنسيقية. بالإضافة إلى توصية بإيلاء الأولوية لترشح الشباب للعمل بقيادة من لديه الخبرة في العمل الديمقراطي.

أقر المؤتمر مقترحات وتوصيات اللجنة التنسيقية بعد الإستفاضة في مناقشتها والتصويت على مقترحات تعديل النظام الداخلي ونظام ادارة الجلسات من قبل الهيئة العامة والتي كان من أهمها(1) إلغاء وجود الاحتياط و(2) تثبيت آلية ترشيح ممثلي التنسيقية في هيئة المتابعة، (3) شروط العضوية في التنسيقية و(4) منع النشر بإسم التنسيقية قبل الرجوع إلى اللجنة التنسيقية، وقد كانت حماسة الحضورعالية، كما وأضفت مشاركة الشباب روحاً من الإصرار على الاستمرارية وتطويرالتجارب الرائدة.

وبعد إقرار المالية، فتح باب الترشيح لانتخاب لجنة تنسيقية جديدة، بعد أن رفض أعضاء اللجنة التنسيقية بتعزيزها بعضوين آخرين حيث تم انتخاب الزملاء التألية أسماؤهم: سعد عزيز دحام، دريد يوسف، آزاد الباشا، مهند الربيعي وصهيب الطائي.

وفي الختام شكر المؤتمرون اللجنة التنسيقية السابقة على ما بذلته من جهد في إعداد ما من شأنه ضمان استمرارية العمل في التنسيقية ضمن ضوابط عمل تنظيمية والتنظيم الجيد للمؤتمر، وتمنوا للجنة الجديدة النجاح في عملها.

البلاغ الختامي للمؤتمر السنوي التاسع لتيار الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك

بتاريخ الاحد 18 - 8 - 2019 عقد تيار الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك مؤتمره السنوي التاسع في العاصمة كوبنهاكن، وقد حضر المؤتمر عدد من اعضاء التيار من الرجال والنساء، بالاضافة الى حضور بعض الضيوف.

بدأ المؤتمر بالترحيب بالاعضاء والضيوف، ثم ترديد النشيط الوطني ((موطني))، بعد ذلك دعوة الى الوقوف دقيقة حداد على ارواح شهداء الحركة الوطنية وجميع شهداء الوطن، كما القى السيد سعد ابراهيم المنسق العام لتيار الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك كلمة استعرض فيها التطورات السياسية الجارية في بلادنا والفساد الذي راح ينهش في مؤسسات الدولة وعجز الحكومة عن تقديم الحلول الناجعة لمشاكل المواطنين، كما تطرق في كلمته الى اهم الصعوبات التي واجهت عمل التيار الديمقراطي في الفترة السابقة، واشاد بالفعاليات الناجحة التي تحققت في مجالات كثيرة، ونوه كذلك الى العلاقة مع تنسيقيات الخارج والداخل مؤكدا على اهمية التواصل والتنسيق وحاثا الجميع الى بذل المزيد من الجهود من اجل خدمة شعبنا ووطننا.

وبعد اقرار شرعية المؤتمر، تم انتخاب هيئة رئاسة من ثلاثة زملاء ولجنة اعتماد لادارة الجلسات.

بدأت الجلسة الاولى بمناقشة وافية لفقرات التقرير الانجازي السنوي الذي قدمته هيئة التنسيق للسنة الماضية، وجرت نقاشات جدية حول مستقبل التيار ودوره في الحياة السياسية والاجتماعية وكيفية تفعيل نشاطاته ووضع المعالجات للعراقيل التي تواجه عمله اللاحق، كما ناقش الحاضرون التقرير المالي الذي قدمه مسؤول المالية في هيئة التنسيق السابقة، وتم اقرار التقريرين بعد ابداء الملاحظات والمقترحات.

واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات في المجالات الاجتماعية والثقافية التي من شانها ان ترتقي بمستوى عمل التيار في المستقبل مثل التاكيد على احياء دور اللجنة الثقافية وضرورة الاستمرار بعملها ورفدها بشخصيات جديدة قادرة على اداء هذه المهمة، وايضا اكد المؤتمرون على اهمية العمل بين الشباب الذين بدونهم سوف يفقد العمل فاعليته وحيويته، كما اتخذ المؤتمر قرارا بان يكون عقد المؤتمر كل سنتين بدل سنة واحدة، وغير ذلك الكثير من التوصيات التي تصب في خدمة العمل القادم.

وبعد استراحة قصيرة، انعقدت الجلسة الثانية التي جرى فيها بروح ديمقراطية وشفافة انتخاب هيئة تنسيق جديدة تتالف من خمسة اعضاء.

هذا ووردت الى الاجتماع برقيات اشادة وتهنئة من هيئة متابعة تنسيقيات التيار الديمقراطي في الخارج وتنسيقية استراليا وتنسيقية كندا.

المؤتمر السنوي التاسع لتيار الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك

الفنان وجداريات مقاهيه

المنتدى العراقي يستضيف الفنان فيصل لعيبي في أمسية

في أمسية مشوقة وممتعة استضاف المنتدى العراقي يوم 22 آب/أغسطس الفنان فيصل لعيبي في الحديث عن المقهى كمكان ثقافي واجتماعي وحاوره في الندوة الكاتب زهير الجزائري.

تحدث فيها الفنان عن بدايات ظهور المقهى في الوطن العربي والعراق وأوروبا باعتباره ملتقى للرجال في الحديث عن شؤون مختلفة.

وتناول عن تجربة جيله في ارتياده المقهى وتذكر الوجوه المختلفة التي تجلس فيها وتجسد ذلك لاحقا في اعماله الفنية في تناول هذا العالم وشخوصه من عمال ومثقفين وعسكريين وصباغي الأحذية وأصحاب المقهى أنفسهم.

كما قدم الفنان لمحات ممتعة عن بعض لوحاته عن المقهى ورمزية شخوصها وصلاتها بالنسيج الاجتماعي الذي تعكسه تلك اللوحات، مما فتح نافذة مشوقة للجمهور الحاضر للاطلال من خلالها على العوالم الداخلية للوحاته عن المقهى، طاقة ضوء قصيرة عن ابداع فيصل لعيبي وعمله الخلاق.. فسحة من الاستمتاع الفنى، تمنى الجمهور ان تطول.

وقد اثارت هذه الندوة أسئلة مختلفة عن قبل الجمهور، بالإضافة الى ما اثاره الكاتب زهير الجزائري عن المقهى العراقي ودوره في الحياة الاجتماعية العراقية وخصوصا في مدينة النجف التي ينحدر منها.

Iraqi Democratic Movement - UK

Iraq deserves better

Democratic Voice

Issue 7
September 2019

Our View

Abdul Mahdi in the eye of the storm

From a certain point of view, the answer to the question - Is Adel Abdul Mahdi responsible for the government failure? can be a decisive YES. He is the Prime Minster, the head of the executive, and in this capacity he declared commitment to the implementation of his government's programme. However, the Ministry of Planning and the Parliamentary Committee, for overseeing government programme implementation, both declared that implementation stands at only 37%. This is a low achievement indeed after 11 months in power. Maybe this meagre percentage is a true reflection of the daily life gloom for ordinary Iraqis, who are suffering poor public services and stumbling development programmes and projects.

This reality is fermenting anger and despair at the failure to achieve anything worthy of the grand promises issued 11 months ago. Most people will sum up the government record as an "abject failure".

From another point of view, the answer could be NO! Because his appointment was the result of a compromise between large blocks competing for power, influence and spoils. These blocks, in fact, hold and dominate key positions in the executive to an extent that Abdul Mehdi is almost without real power. He is hostage to the shifting sands of deals and balances that brought him into this job.

In a state with incomplete sovereignty, dominated by shameful and corrupt political system based on patronage, misrepresentation and unbridled abuse of power in all branches; legislature, judicial and executive. In addition, the PM found himself right in the eye of the storm of a momentous struggle between international and regional powers none of them will hesitate in breaching Iraq's sovereignty to get what they want.

Failure points in Abdul Mehdi's account are mounting and getting more complicated, just take the example of the PM's attempt to reorganise the Popular Mobilisation Units, which he initiated two months ago. His orders were thwarted and challenged belligerently (e.g. in Sinjar and Nineveh valley) that it ended up worthless and futile. Some of the PMU commanders act outside the control of the Iraqi government. There is also the example of PM's orders to control Iraqi airspace, which was breached within few days when an attack, by unidentified drones of aircrafts, which targeted munition storage near an Iraqi airbase in Balad, where Iraq's F-16s fighter jets are stationed.

These days there are discussions about calling the PM to questioning at the parliament, or even sacking him. We also note the announcement of Saairun (one of the big blocks supported by Al-Sadder) in this regard.

Abdul Mehdi is a product of this "Muhasasa" corrupt system and one of its pillars and this system is the main part of his failure. He brought this baggage with him into the PM's office just as he brought his personal belonging to the PM's official residence.

Just repacing Abdul Mehdi will change nothing. There will be little sympathy if he goes, one who was appointed via a dodgy deal can be ousted with even dodgier deal, and there is no shortage of wishful candidates.

Frequent attacks (possibly) by drones … with unpredictable political repercussions

London - Democratic Voice

Within a short period of no more than two weeks, camps of factions in the Popular Mobilization Units (PMU) or munitions warehouses have recently been subjected to repeated attacks, reportedly using drones. The attacks included sites close to residential neighbourhoods and those close to Iraqi armed forces bases, causing casualties and property losses. Government sources, like the Popular Mobilization factions, contradicted the assertion that they were drones or Israeli or American warplanes and even the possibility that sabotage operations were carried out on the ground.

The stated reactions of the PMU leaders were conflicting. Perhaps the most expressive difference in what actually happened was between the deputy head of the PMU, Jamal Jaafar al Ibrahim, known as Abu Mahdi Al-Mohandes, who was quick to accuse the United States of bringing four Israeli drones into the country to target the PMU weapons depots, and the statement issued by Faleh Alfayyadh, head of the PMU, in which he sidelined his deputy's statement, pointing out that the latter's views do not represent those of the Iraqi government or the PUM's itself.

On the other hand, Alfayyadh's statement did mention that the recent bombings of the PMU's weapons depots were an external measure.

Furthermore, between the views of Al-Mohandes and al Fayyad, the fiery rhetoric of other factions in the PMU and politicians close to Iran, started to be vocal, vowing to retaliate against America and Israel with decisive response and sever retaliation.

However, and paradoxically, the attacks continued after the commander-in-chief of the armed forces, Adel Abdul Mahdi, issued a no-fly order in Iraqi airspace without his consent.

For their part, Israeli sources hinted at Israel's role in these strikes, which emptied the orders of Abdul-Mahdi from their content and took a turn carrying cynicism and ridicule, especially after the attack near the Balad air base, which houses F-16 aircraft belonging to the Iraqi Air Force.

It is worth noting that the attack near Balad came just five days after the release of Abdul Mahdi's decisions in connection with the incident of the Al Saqr camp, which caused several deaths and injuries. He also demanded a thorough investigation requiring results to be announced within a week.

Abdul Mahdi's decisions outlined the necessity for the completion of comprehensive plans to move the warehouses and camps of the Ministries of Defence, Interior, Popular Mobilization Units, Tribal or any other factions that participated in the battles against ISIS out of the cities. According to these decisions, final implementation orders would be issued before the end of August to make cities free of such camps and depots.

The decisions also included considering any presence of military camps or arms depots outside the plan as "irregular" and would be dealt with in accordance with law and order.

Abdul Mahdi himself also gave instructions to "cancel all approvals related to aviation in Iraqi airspace (reconnaissance, armed reconnaissance, fighter aircraft, helicopters, drones of all kinds) for all Iraqi and non-Iraqi ", provided that " approvals are issued by the commander in chief of the armed forces exclusively or whoever is duly authorized by him."

In this fraught and uncertain climate, one does not need much common sense to conclude that these attacks are part of a US-Iranian conflict that Israel has embarked upon.

Iraq happened to be the landscape for such a climate. We have a political system that proved its inability and failure to maintain the inviolability of the sovereignty of the country and the safety of its people. The government should think of creating national defences that could block the way for foreign interventions and prevent the transformation of its land into an arena for settling regional and international disputes.

Another step to create an alternative to the Iraqi Army, or an indication of the struggle inside the PMU?

Deputy Head of PMU, Al-Mohandes, announces the establishment of PMU Airforce.

London – Democratic Voice

On Thursday 05th September, various media outlets reported and widely circulated a document signed by Al-Mohandes, deputy head of PMU, decreeing "We decided to create an air force directorate and to appoint Mr Salah Mehdi Hantoosh to be the interim head of the directorate".

This decision came in the wake of several attacks on PMU camps and munition facilities in different parts of Iraq. Those attacks caused considerable damage and several casualties. One of the attacks, in the western part of Iraq, claimed the life of a leading PMU figure. There were conflicting reports and stories about how these attacks were carried out, who was behind it and why.

Iraq's PM, Mr Abdul Mehdi, had ordered two months ago a decree aiming to reorganise the PMU and to bring it further under the state control. That decree included; merger of all PMU units into the Iraqi security forces, bringing PMU under the command and control of PM's office, PM to appoint the head of PMU, the use of Iraqi army units, structures, names and ranks across the PMU. More importantly he decreed that PMU should sever all political links and command chains with parties and organisations outside the military establishment. Predictably, PM's orders were faced with considerable resistance and, in some cases, harsh defiance, which resulted in delays and hesitant implementation.

The Iraqi air force commander, Gen. Anwar Hama Amin said, on Thursday, that he did not have information about a new PMU air force. In addition, and according to Rudaw Network, an authorised source within the office of the head of PMU, Mr Alfayyadh denied that such a decision has been taken.

Al-Mohandes - Hantoosh - Sulimani

This contradiction between Alfayyadh and his deputy, Al-Mohades, is not the first in the last few weeks. The two men contradicted each other when Al-Mohandes said Israel was behind the attacks on PMU, only for Alfayyadh to say on the following day that Al-Mohandes's views were not the official view of PMU and the Iraqi government.

There were widespread reactions to the news from the public as well as political parties and groups. Perhaps the strongest views were expressed by Muqtada Al-Sader, who tweeted "Goodbye my homeland, this can be considered a declaration of the end of the Iraqi government.. and a transition from a state of the law to: the state of riots". He also wrote "If the government do not take firm steps..then I will disown it.."

It appears that, Salah Mehdi Hantoosh, the newly appointed head of PMU air force, was named in sanctions announced by the USA Treasury, back in October 2012. Those sanctions were imposed on four people; three Iraqis, Mr Hantoosh was one of them, plus one Iranian.

Iran thrusts Iraq into the line of fire

Baria Alamuddin, Arab News

For the first time since a 1981 airstrike destroyed Saddam Hussein's clandestine nuclear capabilities, Iraqis find themselves under attack from Israel. Bases belonging to Iran-backed elements of Iraq's paramilitary movement, Al-Hashd Al-Shaabi, have been rocked by a succession of mysterious explosions, the latest at a weapons depot in Baghdad last week. As if there was any doubt, media and military sources in Tel Aviv concur that these blasts were indeed Israeli strikes.

Substantial arsenals of rockets — including Zelzal and Fateh-110 missiles with ranges of up to 700 kilometers — have been smuggled to Al-Hashd bases throughout Iraq. Al-Hashd militants even fired missiles at Saudi oil installations.

Did Tehran seriously believe that all-seeing, all-knowing Israel would not notice or act against these mushrooming missile stockpiles? Israelis claim that US President Donald Trump gave a tacit green light when he said: "We give Israel $4.5 billion a year. And they're doing very well defending themselves." Secretary of State Mike Pompeo had hurriedly visited Baghdad, apparently to show Iraqi Prime Minister Adel Abdul-Mahdi images of rockets being amassed under his nose — warning that Israeli retaliation was imminent. Abdul-Mahdi rushed to Tehran on July 22, immediately after the initial Israeli strike, perhaps in a panicked attempt to forestall escalation.

Sanctions-wracked Tehran has been struggling to sustain its paramilitary posture in Syria. Even Hezbollah has seen its funding slashed. Russian President Vladimir Putin has furthermore made a show of keeping his promise to Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu of reining in the Iranian proxies. The strategic shift to Iraq was Tehran's countermove. While Tel Aviv could rain hell down upon Iranian assets parked just north of Israel's borders, comprehensive strikes against Iraq are logistically a different story; not least because Israeli F-35 warplanes cannot reach Iraq without refueling in mid-air (US military assets in Syria may have facilitated the recent strikes). Meanwhile, because Al-Hashd militants are on the Iraqi state payroll, cash-strapped Iran is in the enviable position of boasting a standing army that it doesn't have to pay for.

Who runs Iraq? In response to US demands for Baghdad to commercially disentangle itself from Tehran, an Al-Hashd commander retorted: "Americans know that if any Iraqi government takes a step against Iran, it will be toppled in a few weeks." Yet parliamentarians were mystified at the Abdul-Mahdi government's refusal to condemn missile strikes against Iraqi territory. As the Haaretz newspaper asked: "Is Iraq a new Israeli front in its war against the Iranian threat… Or is Iraq a hidden ally, which, even if it won't participate in the war on Iran, also won't interfere with foreign efforts — Israeli, American or Saudi — to fight Iran on its territory?"

Iraq's ambassador to Washington controversially declared that "there are objective reasons that may call for normalizing relations with Israel." Ongoing Iraqi-Israeli communications are a badly-kept secret; yet do these aspire to neutralize Iranian meddling? Or do these contacts enjoy Tehran's blessing as a means of carving out zones of influence across the Arab world?

Parliamentarians were mystified at the Abdul-Mahdi government's refusal to condemn missile strikes against Iraqi territory.

As of 2011, any renewed Israel-Hezbollah war would have been fought along a narrow stretch of the Lebanon-Israel border. Hezbollah and its allies' move into the Syrian Golan Heights widened the scope for conflict, encircling Israel to the northeast. The Iraq front now potentially drags in the entire region, particularly given Iran's attacks against Gulf shipping and Israel's mooted inclusion in a US-led protection force. Recent setbacks in Yemen are an additional factor that diminishes the pressure on Iranian-backed Houthis, who have become adept at firing showers of rockets toward civilian targets deep inside Saudi Arabia.

Meanwhile, Daesh is re-emerging. Just as Bashar Assad and Ali Khamenei acted as midwives for the birth of the Syrian branch of Daesh in 2012, when they released detained extremists en masse and enriched them with revenues from captured oil-fields, we should question whether Daesh's current return to strength is a natural phenomenon. Its resurgence is occurring in areas of Iraq and eastern Syria under Al-Hashd control. Just as Daesh offered Assad the pretense of being a bulwark against extremism, the group's continued existence removes pressure for Al-Hashd to disarm and demobilize.

Under Abdul-Mahdi's recent decree, Al-Hashd had until the end of July to regularize its status as part of the armed forces. Yet militia commanders clamor that additional months are required. When Abdul-Mahdi ordered the withdrawal of the ill-reputed Al-Hashd 30th Brigade from Nineveh province, paramilitaries staged demonstrations to obstruct this withdrawal. Most experts see the decree as a dead letter that Al-Hashd will exploit as an opportunity to consolidate its status, while ignoring the decree's objectives.

For the time being, the US has been doing a commendable job of piling pressure on the ayatollahs, including sanctions against numerous proxy entities. However, this is compelling Tehran to aggressively reinforce its bellicose regional posture. In this context, European attempts at appeasement are ill-advised. US National Security Adviser John Bolton has been making last-ditch attempts to block the release of an Iranian tanker detained by British authorities for allegedly smuggling oil to Syria. Such concessions simply convince the ayatollahs that dialing up the aggression is cost-free.

Iran has acted against Britain, Japan and other states as a cowardly means of flexing its muscles, while stopping short of attacks against US personnel that could trigger a devastating response. Trump and Bolton may similarly be using Israel as their attack dog, allowing them to claim that their hands are clean and they don't desire war.

Islamic Revolutionary Guard Corps commander Hossein Salami boasts that Hezbollah alone possesses the firepower to "wipe the Zionist regime off the map." Trump previously threatened that war with Iran would cause "obliteration like you've never seen before." With such trigger-happy, unpredictable leaders on both sides, the decision-makers in Baghdad would be well advised to act decisively — both against Iranian rockets and against reckless, traitorous figures who have thrust Iraq into the line of fire.

Reconsidering Space, Security and Political Economy in Baghdad

Omar Sirri, LSE ME Centre

Lina laughed when she said those words, even though she meant them. As someone who works in communications for agencies based in Karada, Lina frequents the area often. Her statement was meant to be an evocative commentary on contemporary Baghdad, one that might strike observers outside Iraq as odd. Increasingly common journalistic narratives suggest that after more than 15 years of violence, instability and war, Baghdad is experiencing renewed social-spatial stability. On the surface, such narratives are not wrong. But they are incomplete as they belie how the political economy of insecurity continues to function in Baghdad today, if in a different form than in past years. It is these conditions that Lina and others who I recently interviewed in Baghdad point to when discussing life in the city today.

'Do you know the Burj al-Hayat Hotel?' Lina asked me. 'It's the one around the corner that looks abandoned.' The hotel, located towards the eastern end of Outer Karada Street, had been used by American military contractors early in the occupation of the city after 2003. This was one of the reasons why the hotel was targeted by militants, including in early 2004. Today, the building appears empty with many of its windows boarded up; its profiled architecture looks rather underwhelming because of this. But if you look more closely along the west side of the building, something peculiar becomes visible: new air-conditioning units have been installed and are in use. And on the south side, the man standing in front of the building entrance looks out of place, until you realise that he is a plain-clothed security guard who is doing more than just loitering.

Buildings and homes that appear abandoned are not unusual in Baghdad, and thus unremarkable; you pass by them enough times and your eyes just start to glaze over them. I wouldn't have noticed any of this had Lina not told me as a matter of a fact how the site is being controlled by Asa'ib Ahl al-Haq (AAH), a parastatal armed group-turned-political party led by Qais al-Khazali. For Lina, such a reality is emblematic of the continued power and control that such groups exert in urban everyday life. Land and neighbourhood control are vital to maintaining relevance in a volatile political environment. Kita'ib Hezbollah, another group with influence in and around Karada – most prominently in high-end Arasat Street, parallel to Outer Karada Street – has also laid claim to the same hotel. This ongoing inter-group conflict helps explain why armed personnel have secured the building, both inside and out. As Lina suggested, such a move also helps AAH continue to support their most dedicated followers: 'Those living in the hotel are known to be brothers of martyrs who were killed fighting for the party. That way the family can still collect salaries and be taken care of.'

Maintaining territorial presence indicates a kind of physical power that is respected if at times still challenged. But providing employment and financial benefits to party followers gestures towards a variegated economic context to the role of Baghdad's armed groups. In the aftermath of the 'Karada Disaster' – a brutal truck bomb that three years ago killed anywhere between 325 to 450 people in the heart of Inner Karada Street – the heavily-populated area was locked down by security forces. For the next year, residents could only access the main street by foot. 'Karada died' people often recall, describing the conditions that followed the attack. Many Karadis described to me how in the year that followed, the fall in market activity and property prices allowed political parties and armed groups to snatch up local shops and properties from struggling owners on the cheap. These residents see such events as further evidence that the political parties themselves were responsible for the city's years of devastating car bombs.

The rosy narratives about Baghdad's returning stability often miss both the political-economic conditions that have been created, and what is being built in stability's name. First, the modus vivendi among and between different armed groups and parties has meant a dividing up of neighbourhoods and districts in the city, in some ways mirroring Iraq's muhassassa political system that divides the pie of ministries between the different political parties. Second, where the city is seeing physical transformations – like the springing up of new restaurants, malls and office buildings – such newness is intimately tied to warped economic conditions including rising inequality. Political-economic elites with access to economic capital and political connections are the key beneficiaries of such new developments while among ordinary Baghdadis unemployment rates remain high and their salaries low. (The official unemployment rate among youth is about 20 percent. But one interviewee told me the Ministry of Planning's data shows the rate at more than double this, at 46 percent.)

Going beyond the surface of Baghdad's renewed 'stability' means spotlighting the relationship between urban insecurity and the political economy of spatial transformations. Doing so moves us away from reinforcing the false dichotomy between stability and instability – between normality and exceptional violence – and instead raises questions about what everyday life in Iraq's most important city is transforming into.

Amendments to Iraqi provincial elections law spark controversy

Omar Sattar, Al Monitor

Recent amendments made to the provincial and district council elections law have sparked a wave of criticism in Iraq as the national parliament adopted a change in the Sainte-Lague voting system formula that was rejected by small blocs and parties, as well as by elites, human rights organizations and civil society organizations.

Parliament voted July 22 to amend the provincial elections law and adopt a first electoral divisor of 1.9 under the Sainte-Lague proportional representation seat-allocation system, compared with 1.7 in the 2018 elections for the national parliament. The higher divisor will give large electoral blocs a greater advantage over smaller blocs in terms of winning seats in local parliaments.

The provincial elections are scheduled for April 2020.

The Sainte-Lague system is a mathematical method of allocating parliamentary seats. Votes received by each bloc are divided by a denominator that starts with 1 or above but lower than 2. When votes are divided by a smaller initial number, small lists have better chances of winning seats. The higher the electoral denominator, the fewer the chances for smaller lists and the greater the opportunities for big lists. Under the Sainte-Lague system, vote totals are also divided by succeeding odd numbers — 3, 5, 7 and upward — as necessary to determine seat allocations. For example, if a bloc's vote total divided by 7 was greater than another bloc's vote total divided by 1.9, the first bloc would receive four seats before the other bloc could even receive one seat.

Twenty-eight local organizations working on elections and civil rights expressed their rejection of the new legislation and said in a statement, “It is an unfair amendment that impedes the real representation of voters because it leads to unfair competition between those seeking to participate in the elections. It also limits the ability of small political forces and independent figures to access provincial councils.”

A member of parliament for the Iraqi Communist Party, Jassim al-Hilfi, told Al-Monitor, “The amendment entrenches the authorities’ monopoly and impedes the political change that the people are calling for at the provincial level.”

He said, “Most of the blocs voted in favor of the amendment in order to get rid of certain blocs that don’t stand a chance of making it to the local councils under the amended law.”

Hilfi said most voters will boycott or not participate in the upcoming elections, similar to what happened in the 2018 parliamentary elections.

The Sadrist Party, however, did not concur with the Communist Party, which has been its ally in the Sairoon Alliance since last year's elections.

The Sadrist movement praised the changes. Member of parliament Saadoun Ghanem said, “The new law is a step in the right direction, as it addresses many thorny issues, including elections in disputed Kirkuk, where no elections have been held since 2005.”

This indicates that the blocs controlling the federal parliament and the provincial councils will not back down from setting 1.9 as the first electoral denominator. These blocks seek to avid a repeat of the 2013 provincial elections, when the Sainte-Lague formula with a first divisor of 1.3 gave small parties and independent candidates seats on the councils. New provincial elections were supposed to be held in 2018, but those elections were postponed until next year.

Member of parliament Hussein al-Aqabi told Al-Monitor that large blocs such as Fatah, State of Law and Sairoon voted in favor of the changes and rejected formulas that were suggested by the legal committee to continue using the lower electoral denominator of 1.7 established for the 2018 elections. (There was an attempt to push the denominator up to 1.9 in 2017, but political pressures pushed the number down to 1.7.) This year, the large blocs also rejected the government’s suggestion to give 50% of the provincial legislatures' seats to the candidates with the most votes and calculate how to fill the rest of the seats based on the Sainte-Lague method.

Aqabi, who is a member of the parliamentary legal committee, said, “Due to public pressure and given that the blocs and parties that are not in the government reject the amendment, there will be attempts to amend the paragraph about the distribution of votes before the local elections.”

In addition, the law provides for the organization of elections in Kirkuk, an area disputed between Arabs, Kurds and Turkmens, for the first time since 2005 based on the 2018 voting registries. It stipulates that the national electoral commission shall monitor the elections in 2020.

While there was a prior agreement among voting groups in the province to hold elections, Kurdish representatives said the current situation in Kirkuk is not suitable for holding a vote, saying that the new formula does not serve the Kurds and that it was developed by the Arabs and Turkmens.

Political parties in Kirkuk had agreed last year to organize the Kirkuk elections with the backing of the United Nations Assistance Mission for Iraq. The most prominent term of the agreement called for the largest bloc in the elections to win the post of governor and for other posts to be divided among the three main ethnic groupings.

Arshad al-Salehi, a Turkmen member of parliament, told Al-Monitor, “The elections in Kirkuk are important and can put an end to a lot of controversy over the distribution of powers and positions.”

He said the current form of the law requires “monitoring the voter records based on the civil status card and the ration card to prevent fraud, especially considering that the votes will be counted and sorted electronically.”

Other changes to the law include “the adoption of an electronic mechanism of counting and sorting by resorting to the new electronic system that speeds up the election results and that proved to be successful during the May 2018 legislative elections.”

The new law also says, “Only the displaced who have biometric cards will be allowed to vote, which means that in the next elections, there will be no conditional vote or population movement.”

In addition, the minimum age to be a candidate has been reduced from 30 to 28.

All the changes to the law seem acceptable to the majority of political parties with the exception of the Sainte-Lague method and the objections to the Kirkuk elections.

The use of the new Sainte-Lague formula for determining seat allocation and voters’ beliefs that their participation will not achieve the political change they want are two factors that may prompt many people to boycott the upcoming local elections; this is particularly the case in the center and the south, where protests calling for political and economic reform have been taking place.

ISIS Is Regaining Strength in Iraq and Syria

Eric Schmitt, Alissa J. Rubin and Thomas Gibbons-Neff, New York Times

WASHINGTON — Five months after American-backed forces ousted the Islamic State from its last shard of territory in Syria, the terrorist group is gathering new strength, conducting guerrilla attacks across Iraq and Syria, retooling its financial networks and targeting new recruits at an allied-run tent camp, American and Iraqi military and intelligence officers said.
Though President Trump hailed a total defeat of the Islamic State this year, defence officials in the region see things differently, acknowledging that what remains of the terrorist group is here to stay.
A recent inspector general’s report warned that a drawdown this year from 2,000 American forces in Syria to less than half of that, ordered by Mr. Trump, has meant the American military has had to cut back support for Syrian partner forces fighting ISIS. For now, American and international forces can only try to ensure that ISIS remains contained and away from urban areas.
Although there is little concern that the Islamic State will reclaim its former physical territory, a caliphate that was once the size of Britain and controlled the lives of up to 12 million people, the terrorist group has still mobilized as many as 18,000 remaining fighters in Iraq and Syria. These sleeper cells and strike teams have carried out sniper attacks, ambushes, kidnappings and assassinations against security forces and community leaders.
A spotlight on the people reshaping our politics. A conversation with voters across the country. And a guiding hand through the endless news cycle, telling you what you really need to know.
The Islamic State can still tap a large war chest of as much as $400 million, which has been hidden in either Iraq and Syria or smuggled into neighboring countries for safekeeping. It is also believed to have invested in businesses, including fish farming, car dealing and cannabis growing. And ISIS uses extortion to finance clandestine operations: Farmers in northern Iraq who refuse to pay have had their crops burned to the ground.
Over the past several months, ISIS has made inroads into a sprawling tent camp in northeast Syria, and there is no ready plan to deal with the 70,000 people there, including thousands of family members of ISIS fighters. American intelligence officials say the Al Hol camp, managed by Syrian Kurdish allies with little aid or security, is evolving into a hotbed of ISIS ideology and a huge breeding ground for future terrorists. The American-backed Syrian Kurdish force also holds more than 10,000 ISIS fighters, including 2,000 foreigners, in separate makeshift prisons.
At Al Hol, the Syrian Kurds’ “inability to provide more than ‘minimal security’ at the camp has allowed the ‘uncontested conditions to spread of ISIS ideology’ there,” said the inspector general’s report, which was prepared for the Pentagon, the State Department and the United States Agency for International Development. The military’s Central Command told the report’s authors that “ISIS is likely exploiting the lack of security to enlist new members and re-engage mem-

bers who have left the battlefield.”
The Al Hol camp in northern Syria that American intelligence officials say is evolving into a hotbed of ISIS ideology and a huge breeding ground for future terrorists.CreditIvor Prickett for The New York Times
A recent United Nations assessment reached the same conclusion, saying that family members living at Al Hol “may come to pose a threat if they are not dealt with appropriately.”

The Kurdish Duopoly: The Political Economy of Two-Party Rule

Zmkan Ali Saleem & Mac Skelton, LSE ME Centre

The violence and political instability of the post 2003 era has generated a shifting set of alliances and blocs throughout much of Iraq, with the exception of the Kurdish region, which has witnessed a repeated reassertion of the longstanding norm: The region is co-ruled by a two-party duopoly under two powerful families – with the Barzanis controlling Erbil and Dohuk, and the Talabanis controlling Sulaimani while also exerting outsized influence over Kirkuk. The two parties have retained separate spheres of influence while also partially coordinating budgets and administrative systems in the name of Kurdish unity. What is the source of this remarkable consolidation of power – which has led to the appearance of overall political stability? The aim of this piece is to understand this question primarily from the standpoint of political economy: Rather than Kurdish nationalism or identity, the most powerful glue that binds the region together is a system of resource distribution and patronage. A quota-based allocation of resources and government positions – known throughout Iraq as the muhassasah system – is pervasive across all political factions in the country; however, in the KRG such an arrangement has always been organised around party interests rather than ethno-sectarian or identarian features. Our objective is to lay out how and why this system reproduces itself amidst immense pressure.

Origins of Kurdish muhassasah

A nascent system of muhassasah emerged following the anti-regime uprising of 1991. While most reports indicated that the KDP had won a slight majority in the initial elections of 1992, neither side would accept the other's victory. Eventually a deal was made between Masoud Barzani and Jalal Talabani: the positions and the corresponding budgets would be split 50/50 – a no competition muhassasah system structured around ensuring that neither side would end up powerless. This system quickly broke down due to scarcity. Cut off from Baghdad's budget and under international sanctions, neither party had the funds to deliver essential services. In this context, the PUK sensed an imbalance, alleging that that the KPD was not disclosing all revenues, particularly from the border crossing with Turkey. Consequently, the Sulaimani-based party gradually ramped up the pressure for their Erbil neighbours to reveal the true extent of their earnings. When the KDP refused, PUK forces removed the KDP from Erbil in 1995 and asserted military dominance over the extended region. The Kurdish civil war (1994–6) was at its root a conflict over the terms of muhassasah.

The suspicions directed towards the KDP had much to do with the party's dominance over the Ibrahim Khalil border crossing with Turkey. During the 1990s, the region became a major transit and smuggling route, with oil from the provinces under the former Ba'ath regime passing through Erbil and Dohuk towards Turkey, and vice versa. The coordination between the KDP leadership and the regime around oil smuggling generated significant revenues for the Barzanis. Moreover, the KDP informally imposed customs on all oil imports through the border crossing. The PUK was certain that they had not received their fair share of these revenues, and they were willing to go to war to secure their claim.

Stabilisation of the Duopoly

When the KDP was finally able to regain control of Erbil with the help of Saddam's forces in 1996, two different governments emerged – one in Sulaimani and another in Erbil. The political configuration would remain up through the invasion of 2003. Despite the fact that neither government was capable of ensuring reliable services to the populace, their popularity was not meaningfully threatened. Extreme poverty gave Kurds no choice but to latch onto one of the two major political parties – the only institutions in the region with any measure of consolidated resources. This was a patronage system founded upon a deprivation relationship.

Between 1996 and 2003, fears of a new intra-Kurdish conflict remained among the international community. While US-led diplomatic efforts between the two parties generated external pressure for reconciliation, the fragile peace that emerged had more to do with economic stability than diplomatic skill. The Oil for Food Program injected money and resources into both parties. (The KRG received 13 percent of the total budget.) As the UN lacked personnel and technical capacity on the ground, the elaborate food distribution system and construction contracts would be provided by local Kurdish companies and contractors. The contracts were generally allotted to those under the control of the two parties, providing much needed cash and economic movement.

The region witnessed gradual stabilisation. The incentives for business outweighed whatever gains could be obtained through violence. The two parties extended their patronage networks, even directing salaries and resource to nascent opposition groups. The groundwork was now laid for the two parties to receive and administer the enormous influx of cash that would come with the 2003 invasion.

The 2003 Invasion and the Emergence of State Revenue

In 2003, the Kurdish region witnessed a huge injection of external support. The Coalition Provisional Authority (CPA) granted the Kurdish region a significant share of federal oil revenues during a period in which worldwide crude prices were rising. The 2005 constitution cemented this economic relationship between centre and periphery, with the Kurdish region receiving 17 percent of the total federal oil revenues. The display of Kurdish unity during this period must be understood through the prism of the emerging post-2003 distribution of resources. Talabani and Barzani sought to convince the international community that intra-Kurdish conflicts were over and thus the region was worthy of serious and sustained investment, and moreover they sought to put guarantees in place that would prevent each other from encroaching on each other's sphere of influence. A renewed 50/50 muhassasah emerged.

This muhassasah was distinct from previous periods. Not only would revenues and positions be equally split, but also it was agreed that neither side would criticise the other in the local or international press. A joint party committee monitored all media outputs. In 2005 and again in 2009, the two parties ran on common lists in the regional and national elections. While this repeated affirmation of Kurdish accord had broad appeal at home and abroad, among certain segments of the Kurdish populace the harmony raised concerns. A nascent reform movement increasingly alleged that the post-2003 muhassasah directed money and positions to a limited network of party affiliates. Nawshirwan Mustafa left the PUK and ran a reform list in the 2009 regional elections as the Gorran Party. Ultimately however the economic interdependence of the KDP and PUK brought the leaders of the two parties together against the reformers, and they resorted to violence, promises of reform, and nationalist rhetoric to side-line the movement.

The Shocks of Oil, ISIS, and the Referendum

The oil revenue crisis of 2014 placed unprecedented stress on the Kurdish political-economic order. In order to understand the significance of this critical moment, it is important to grasp the power structure governing the oil economy in the KRG. For years, the KDP had been building up oil institutions and infrastructure, exerting full control over the Natural Resources Ministry. The PUK ceded this ground in exchange for an even split of the revenues. Not only did this arrangement place the entire technical apparatus of the oil industry in the KDP's hands, it also enabled the Barzanis to make essentially unilateral decisions around oil sales and exports without PUK input. With the KRG-Turkey pipeline finally completed in 2013, the KDP quickly moved to initiate exports to Turkey, justifying its actions in the vagueness of constitutional frameworks around regionalism and oil.

Nouri Al Maliki's response was swift, cutting the region off from its 17 percent allotment of federal revenues. Simultaneously, an abrupt drop in global oil prices slashed the anticipated earnings from oil exports. By 2015 the KRG was unable to pay salaries. By April of the same year, the region was $17 billion in debt, forcing the government to borrow massively. The revenue from Baghdad had accounted for 80 percent of the KRG's budget. The disastrous fallout of the independence referendum further threatened revenue sources. Some analysts speculated that the duopoly would not survive these pressures.

These judgements were understandable but premature. As in the period of scarcity during the 1990s, the two parties remained the only game in town. No other political entity was capable of extending contracts, benefits, and cash. In addition to considerable pressure from the international community, the election of May 2018 created incentives for Haider Al-Abadi to restore the salaries of KRG employees in the hopes of entering the vote with all major crises settled. With the money flowing again, both parties regrouped and re-established patronage networks. As for the KDP -PUK divide, ultimately the common business and political interests brought the two sides into an agreement over the government formation. Kurdish muhassasah continues, at least for now.

*This blogpost is part of the LSE research project Public Authority and Iraq's Disputed Territories led by Christine van den Toorn, examining the territorial dispute between the Government of Iraq and the Kurdistan Regional Government. This project forms part of the Conflict Research Programme, funded by the UK Department for International Development to provide research and policy advice on how the risk and impact of violent conflict might be more effectively reduced through development and governance interventions.

Iraqi Mandaeans fear extinction

Saad Salloum, Iraq Pulse

Between 2003 and 2019, 90% of the Mandaean religious minority left Iraq, according to Sattar Jabbar Helou, who heads the sect worldwide. This migration has had a profound impact on the Mandaean community in Iraq.

Neglected by the Iraqi government and even the international community, "the UN, the US and the EU rarely show concern for the future of the Mandaean minority, while unfairly focusing on the challenges facing Christians and Yazidis," said Nadia Fadel Maghamiss, director of the Divan for Endowment of Mandaeans in Iraq.

Mandaeans fear the implications of such statistics on their dwindling community in Iraq. They fear extinction and political marginalization, as political demands in Iraq are often linked to demographics.

Mazen Nayef, the head of the Mandaean sect in Basra, told Al-Monitor that the province of Basra is now home to the most Mandaeans in Iraq. Even in the eastern province of Maysan, which borders Iran and has been a historical Mandaean stronghold, numbers have decreased. The Mandaean population in Baghdad has decreased since the US invasion in 2003, although two-thirds of Mandaeans had settled in the city since the 1960s.

Ghazi Laibi, the head of the Sabian Mandaean Council in Basra, told Al-Monitor that due to the relatively high Mandaean population in Basra, it is necessary to demand a Mandaean seat in Basra's provincial council.

Two years ago, Mandaeans urged the Basra provincial council to send an official letter to parliament in Baghdad requesting a special quota for Mandaeans in the Basra council, similar to the seat they obtained in Maysan province. Law No. 12 of 2018 stipulates a seat for Mandaeans in the province of Maysan, but parliament has not yet issued any official response, Laibi said.

Helou expressed his concerns about the neglect of Mandaeans. "The Iraqi government believes that there is only a few thousand of us left and it does not pay attention to our demands," he said. "It would be much worse if there is proof that even less of us remain."

A number of Mandaean political candidates in Basra previously joined other parties' candidate lists, but their efforts failed, as votes often take place on an ethnic or sectarian basis. It is hard to imagine Iraqis voting for a Mandaean candidate. Since the Mandaeans' demographic weight is weaker than other sects, it is unlikely that Mandaeans can win an election, even if all the Mandaeans in Basra voted for their candidate.

Nizam Kreidy, the head of the Mandaean sect in Maysan province, told Al-Monitor that Basra is attracting a wide number of Mandaeans from other provinces such as Maysan. Kreidy said that Mandaeans have migrated from Maysan in recent years to Erbil, the capital of the Kurdistan Regional Government (KRG), and abroad.

There are 400 Mandaeans in the Erbil government, stated the Ministry of Endowments and Religious Affairs. Approximately 35-40 Mandaeans are in Sulaimaniyah and four in Dohuk. Such modest figures explain why Mandaeans fear extinction. Al-Monitor estimates that 3,000 Mandaeans remain in Iraq.

Mandaean elites outside Iraq released "The Mandaean Pledge for Hope" document in July 2018, hoping to sound a warning cry about the danger of extinction. The document outlined the challenges of the Mandaean diaspora, noting that the extinction of the religion is imminent. "The Mandaean community has become scattered in small clusters in foreign countries where other values, traditions and religions prevail," the document reads. This has led "to the rupture of the Mandaean social fabric, and their customs and traditions have almost faded away."

Over 130 Mandaeans from 11 countries attended the Mandaean Hope Conference in Amsterdam Aug 18-19 to

discuss the future of Mandaeans globally and in Iraq. The World Mandaean Youth Association was established with the aim of unifying the identity and efforts of Mandaeans around the world.

Mandaean youth activist Osama al-Badri said, "The conference emphasized empowering young people to take a leading role in the future Mandaean voluntary work."

Debates during the conference demonstrated the need for internal reform. For a minority that embraces an ancient religion, with rites dating back 2,000 years, it must embrace the spirit of modernity.

The conference's final communique stressed "the positive handling of the data of the modern era with confidence and a firm desire for flexible integration, which preserves Mandaean cultural identity and supports Mandaean excellence and creativity for new generations."

In divided Iraq, 'electronic armies' threaten activists, media

Ammar Karim

BAGHDAD (AFP) - Iraqi journalists, activists and researchers are facing a wave of accusations and threats by shadowy online groups they suspect are linked to powerful pro-Iran factions.

Parties, armed groups and even officials in Iraq benefit from legions of supporters dubbed "electronic armies", which take to social media to anonymously sing their praises or mock their detractors.

These online rivalries now appear to have been fanned by months of rising tensions pitting Iran against the US and Israel.

Iraqis have long been opposed to Israel because of its occupation of Palestinian land.

Baghdad has however developed close ties with Washington since the American-led invasion that toppled ex-dictator Saddam Hussein in 2003.

Despite that, Washington's bitter rival Tehran also holds considerable sway in Iraq's political scene and within the Hashed.

In recent months, anti-Israel and anti-US rhetoric has been on the rise as Iraqis feel increasingly squeezed by the war of words between the two sides.

Some Iraqi factions have used the purported Israeli strikes to relaunch calls for US troops to leave Iraq.

Just last week, many of the same figures lashed out against US-funded Al-Hurra TV for a documentary alleging corruption among Iraq's religious bodies, both Sunni and Shiite.

Perceptions Iraq was being "attacked" by Israel and America were "broadened to include critical and independent Iraqi voices, who have been maligned as agents in a broader plot", said Fanar Haddad, an Iraq expert at the National University of Singapore.

"In this way, entrenched domestic interests and rivalries have been folded into the ongoing tensions between the Iran-led axis of resistance and the United States, Israel and their allies in the region," he said.

Omar al-Shaher, a journalist named in the graphic, said there was "not a shred of proof" to back up the claims.

"These days, it's more dangerous than ever to have your name associated with the Israeli camp," he told AFP.

Historian Omar Mohammad, who documented atrocities in Mosul under the Islamic State group, said he suspected the new accusations came "as a result of the recent (purported) Israeli airstrikes and US-Iranian tensions".

Mr Mohammad said the graphic's sleek production meant he was "absolutely" taking its threats seriously.

"It is institutional and professional. Seems there is a team specialised in dehumanising us," Mr Mohammad told AFP from outside Iraq.

Media rights groups are worried such incitement could lead to real violence.

"The sensitivity of the Palestinian question in the region means that accusing someone of working with Israel is tantamount to calling for their killing," said the Journalistic Freedoms Observatory.

On Thursday, monitor and rights group Iraqi Media House called for better protection of journalists.

"The phenomenon of electronic armies has reached dangerous levels, issuing threats including incitement to violence and hatred," it said.

"We are surprised by the authorities' continued silence so far, including the judiciary, in a clear abandonment of its responsibilities when it comes to electronic crimes."

Iraqi Christians facing deportation feel conned by Trump: 'You vowed to protect us'

The Guardian, summarised by the Democratic Voice

Ten years ago, police caught the Iraqi Chaldean immigrant Rani Yousuf with a small amount of marijuana. He completed probation, paid fines, and the conviction was dropped from his record when he turned 21.

Still, earlier this year, Yousuf found his car surrounded by Immigration and Customs Enforcement (ICE) officers who arrested him again over the charge. He sat for months in a Michigan county jail facing the prospect of deportation to Iraq, a country he left at four years old. He has no family there, doesn't speak Arabic, and is part of a religious minority targeted by extremists.

"As a Catholic who has tattoos of crosses, and Iraq being a Muslim country – they probably would kill me," he said.

Yousuf is one of over 1,400 Iraqi nationals who the Trump administration is attempting to deport. Most of those are Chaldean – Iraqi Catholics – living in metro Detroit, which holds the world's largest Chaldean population outside of Iraq.

The deportation efforts are viewed by many Chaldeans as a shocking "betrayal", not least because many in the community have been enthusiastic supporters of Trump and voted for him in large numbers in 2016.

But just months into the Trump administration, ICE swept up 350 Chaldean men and Iraqi nationals. Now, some Chaldeans hold signs at protests reminding Trump "You vowed to protect us".

"Some people thought 'Here comes Trump who's talking a good game about Christians in the Middle East who are being persecuted,'" said Edward Bojoka, a Chaldean immigration attorney. "A lot of people in the Chaldean community jumped on that and said, 'Oh, he's on our side', and … some people feel like they were conned."

Of the 1,400 Iraqi nationals with final deportation orders, about 800 do not have criminal records, and those with records were convicted of crimes ranging from minor offenses to more serious, violent charges, some of which occurred decades ago.

Much of Iraq is now lawless and Christian minorities are still persecuted – about 1.5 million Chaldeans lived in Iraq before the 2003 US invasion destabilized the country, and only about 250,000 remain.

The risks are greatest for Americanized Chaldeans. Some arrived in the US as children in the 1980s or following the 1991 Gulf war. Many don't speak Arabic and don't have a passport or Iraqi identification. Some no longer have family in Iraq and would arrive with little more than the clothes on their backs. Some are veterans or worked with the US military.

"The reality is they cannot blend in any more in Iraqi society," said Joseph Kassab, the Iraqi Christians Advocacy and Empowerment Institute's founder. "They do not speak the Arabic language, and they can be easily identified for kidnapping, killing, or for other punishment."